تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

TRAF•G
Transnational Figurations of Displacement

نشرة الهجرة القسرية

محورٌ خاصّ

التنقُّل والفاعلية في النزوح طويل الأمد

في محور خاص نُشِرَ في العدد ٦٨ من نشرة الهجرة القسرية، نظر باحثون من مشروع بحثي اسمه تشكيلات النزوح العابرة للأوطان، ويسمى اختصاراً ترافِج (**TRAFIG https://trafig.eu/**)، نظروا في دور تنقُّل الناس وفاعليتهم في النزوح طويل الأمد. وقد بحثوا بعدَّة دراساتِ حالاتٍ من طائفة من البلدان عن تنقُّل المهجَّرين وكيف يمكن أن تجيء شباكهم العابرة لحدود الوطن بموارد مهمة في البحث عن الحلول الدائمة.

ومقالات هذا المحور الخمس موجودة في الشابكة مبدَّفةً (PDF) ومُهَتمَلَةً (HTML) بالإنجليزية والعربية والفرنسية. والعدد التامّ من نشرة الهجرة القسرية الذي يحوي هذا المحور موجود أيضاً مطبوعاً باللغة الإنجليزية بالمجّان. فسجِّل هنا **www.fmreview.org/ar/request/alerts** لتصل إليك التنبيهات على صدور جديد الأعداد من النشرة والدعوات إلى المشاركة في مقالات المحاور المقبلة.

ومن شاء مزيدَ تفصيلٍ، وأراد أن يقرأ المقالات في الشابكة فليَزُر هذا **www.fmreview.org/ar/externalisation.** والكتيّب المنفرد المبدَّف لهذا المحور الخاص موجودٌ في الشابكة للقراءة أو الطباعة، فإن شئت وجدته هنا: **www.fmreview.org/ar/externalisation/mobility-agency-protracted-displacement.pdf**

فهم محرِّكات النزوح طويل الأمد
ألبِرت كرالر وبنيامين إتزُلد ونونو فَرِيرَة

دوافع التنقُّل في النزوح طويل الأمد: حالة انتقال الإرتيريِّين والكونغوِيّين
كارولين جَيْكُب ومَركُس رُودُلف

شبكة العلاقات الأسرية وتطلعات اللاجئين السوريين في الانتقال
سارة توبِن وفواز أيوب المومني وتمارا عادل اليعقوب وورولا فارس سليم المسعد

«تنقُّل مُقيَّد»: واحدة من سمات النزوح طويل الأمد في اليونان وإيطاليا
بانُس خاجِيروكوبِيُو وأفانجليا بَبَتْزاني وفيرُّوتشو بَسْتوريه وإمانويلا رومَن

برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية: كيف تُمكِّنُ شبكة العلاقات التنقُّلَ في حالات اللجوء طويل الأمد؟
بنيامين إتزُلد وسيمون كرَيْست

دَعَمَ هذا المحورَ تمويلٌ جادَ به برنامج البحث والابتكار الذي يتبع برنامج الاتحاد الأوربي: أُفُق ٢٠٢٠، بمنحةٍ هذا رقمها ٨٢٢٤٥٣.

فهم محركات النزوح طويل الأمد

ألبِرت كرالر وبنيامين إتزُلد ونونو فِرَيرَة

يمكن أن تقدم حركة تنقل النازحين وشبكات علاقاتهم العابرة للحدود المحلية موارد مهمة في البحث عن حلول دائمة.

منذ نحو ٢٠ سنة، صاغت مفوضيَّة الأمم المتحدة للاجئين مصطلح «ظروف النزوح طويل الأمد» وذلك من أجل جلب الانتباه للمعاناة القاسية للاجئين المقيمين في المنفى طويل الأمد، وللترويج كذلك لحلول دائمة للمشكلة ذاتها. ومع ذلك، لم يزل البحث عن حلول للأشخاص المقيمين في النزوح طويل الأمد في صميم عمل النظام الدولي لحماية اللاجئين منذ بداياته في أوائل عشرينيات القرن العشرين. ويضاف إلى ذلك، أنه في كثيرٍ من أزمات التَّهجير الكبرى، كانت خيارات التنقل جزءاً كبيراً من الاستراتيجيات الناجحة لحل هذه الحالات. ولذلك كانت أهمية ظهور مصطلح جديد تكمن في أنه قد ألقى الضوء - أكثر من أي شيءٍ آخر- على إخفاق نظام الحماية الدولي في الوفاء بالوعد الأهمِّ، ألا وهو: أن يصبح النازحون قادرين على أن يستعيدوا شيئاً من الحياة الطبيعية وإعادة بناء حياتهم بأنفسهم.

لقد ركزت البحوث ومناقشات السياسات السابقة[1] كثيراً على النزوح طويل الأمد من حيث كونه مشكلة سياسية، مع إيلاء اهتمام أقل - في الوقت ذاته- على كيفية أن يشكّل النازحون ظروف النزوح القسري طويل الأمد بأنفسهم. ففكرة «الحلول من الأسفل» هي بؤرة التركيز في مشروع البحث الموسوم بـ «تشكيلات النزوح العابرة للأوطان»، والمسمى اختصاراً (TRAFIG)، والذي بنيت عليه المقالات الخمسة التي ترد في هذه النشرة المصغرة عن المشروع.[2] فنحن نعيد في هذه المقالة النظر في مفهوم النزوح طويل الأمد، ونربط فهمنا للمصطلح بفاعليّة الأفراد، من حيث قدرتهم على إحداث الفعل وكذلك من حيث سلوكهم الفعلي. ويولي بحثنا تركيزاً كبيراً على عامل القدرة على التنقُّل باعتباره واحداً من أساليب تعبير النازحين عن فاعليتهم. ونحن ندرس – بعد الاستفادة من الأمثلة التاريخية- دور التنقُّل من حيث أنه أحد موارد الناس الذين حُصِرُوا في النزوح طويل الأمد ومن حيث أنه أحد الطرق الممكنة في الحلول السياسية للنزوح طويل الأمد. ثم نختم المقالة بتوضيح موجز لدور المناهج السياسية الحالية في الترويج، لا بل في إحداث الحلول على أرض الواقع.

إعادة النظر في المفهوم

في سنة ٢٠٠٤، قدمت اللجنة التنفيذية في مفوضيَّة الأمم المتحدة للاجئين ورقة بحثية عن حالات اللجوء طويل الأمد، وفيها وصفت اللجوء طويل الأمد على أنه «الحالة التي يجد فيها اللاجئون أنفسهم في معيشة ضنك طويلة الأمد .[3] وقد أُخِذَ بهذا المفهوم على نطاق واسع، كما طُبِّقَ بعدئذ على أصناف أخرى من النزوح، فأفضى هذا إلى ظهور مصطلحٍ أوسع منه، ألا وهو «النزوح طويل الأمد».

ويلقي المفهوم الضوء على جانبين من جوانب النزوح المعاصر. الأول: يلقي المصطلح - بعد أن يعكس الطبيعة الممتدة لكل من الصراعات والاضطهاد في بلدان الأصل- الضوء على أن المنفى غالباً ما يمتد لسنين كثيرة. والثاني: وهو الأهم، أن فكرة النزوح طويل الأمد تؤكد أن كثيراً من المهجَّرين يظلون في أحوال محفوفة بالمخاطر مدداً طويلةً من الزمن حتى بعد أن صاروا نازحين (من حيث وضعهم القانوني، ونَيْل حقوقهم، وقدرتهم على إعادة بناء حياتهم)، وهذا يعني بأنه لا يوجد «حل دائم» لحالتهم. وتُعرِّف مفوضيَّة الأمم المتحدة للاجئين حالة اللجوء طويل الأمد بأنها «الحالة التي يتواجد فيها ٢٥ ألف لاجئ أو أزيد من نفس الجنسية في المنفى مدةَ خمس سنين متتالية أو أكثر في بلدٍ من بلدان اللجوء». وفي نهاية سنة ٢٠٢٠، كان نحو ١٥,٧ مليون لاجئ أو ٧٦٪ من اللاجئين في العالم في حالة نزوح طويل الأمد، ومن هؤلاء كانت الغالبية قد تحملت مدة ١٠ سنين أو أكثر من النزوح.[4] ولا توجد – في الوقت ذاته- أرقام مشابهة للنُّزوح الداخلي. فعلى الرغم أن التعريف الإحصائي مفيد كونه يبين مقدار المشكلة، لكنه يخفي في ثناياه حقيقة أن عدم وجود الحلول لفترة طويلة (وليس مدةَ المكوث في المنفى فقط) هو العامل الذي يُبقي الناس في نزوح طويل الأمد. وبالإضافة لهذا، فالمفهوم الإحصائي لا يتطرق لمحرِّكات حالات النزوح الفردية. فالحالة الأفغانية – مثلا- قد استمرت حتى الآن لأكثر من أربعة عقود، فكانت هناك حالات عودة واسعة النطاق وحالات تهجير جديدة، ولكن الأفراد النازحين قد عانوا من النزوح بشكل متكرر.

إعادة صياغة مفهوم النزوح طويل الأمد

لاحظ جِل لُـوشر وجَيْمس ميلنر - كما يرد في أحد أعداد نشرة الهجرة القسرية الصادر سنة ٢٠٠٩ حول النزوح طويل الأمد- أن «حالات النازحين طويلة الأمد هي نتاج مجموعة من الأحوال السائدة في بلد الأصل، والاستجابات السياسية لبلد اللجوء، وعدم مشاركة كافية في هذه الحالات من قبل مجموعة واسعة من اللاعبين الفاعلين».[٥] وعلى الرغم أن هذه الملاحظة العريضة ما تزال إلى اليوم صحيحة، إلا أنه من المفيد دراسة القوى التنظيمية الفاعلة في إحداث النزوح طويل الأمد. وهذا يتعدى – برأينا- دراسة أحوالَ البلدان الأصلية والمضيفة ودور اللاعبين الفاعلين الآخرين في تعاطيهم مع البلدان الأصلية والمضيفة. وإنما ينبغي النظر إلى النزوح طويل الأمد على أنه نتيجة لثلاث قوى: قوى النزوح، وقوى التهميش، وقوى تعطيل التنقُّل. وهذا المفهوم يشابه (وإن لم يكن يكافئ) الثالوث المتعارَف عليه للحلول الدائمة (الإعادة إلى الوطن، والاندماج المحلي، وإعادة التوطين) الذي تروج له مفوضيَّة الأمم المتحدة للاجئين ووكالاتها ذات الشأن مع بلدان الأصل والبلدان المضيفة والبلدان الثالثة.

فقوى النزوح تمنع النازحين من العودة، وهذه القوى حاضرة في بلد الأصل أو منطقة الأصل، ويمكن أن تكون نشطة أيضاً في البلدان أو المناطق المستضيفة الأولى والثانية وما بعدهما. وأما قوى التهميش فتعمل على منع الاندماج المحلي على وجه فعّال، وهي حاضرة في بلد أو منطقة الإقامة الحالية، في حين أن قوى وقف التنقُّل تعوِّق الحركة إلى الأمام، وهي حاضرة في البلد أو المنطقة الأصلية، وكذلك في بلدان العبور والبلدان المضيفة.[٦]

ويتيح لنا مفهوم النزوح طويل الأمد هذا أن نفهم النزوح طويل الأمد على أنه حالة تصيغها قوة ديناميكية تقع بين القوى التركيبية وفاعلية النازحين. ولهذا، فإننا نقترح تجاوز المفاهيم التقليدية للنزوح طويل الأمد على اعتباره «أن تكون عالقاً في المكان» أو اعتباره عدم القدرة على الحركة غير الطوعية، فهذه صورة للنزوح طويل الأمد غالباً ما ترتبط بمخيمات اللاجئين الكبيرة، مثل مخيم الزعتري في الأردن، أو مخيم داداب أو كاكوما في شمالي كينيا. لذا، يجب ألا يخلط المرء بين كون الإنسان محصوراً أو عالقاً من جهة وبين عدم قدرته على التنقُّل البدني من جهة أخرى. فمفهومنا للنزوح طويل الأمد يشمل أيضاً المهجَّرين وهم في حالة ترحال، وقد انتقلوا إلى غير مكانٍ من البلد المضيف الأول أو المنطقة المضيفة – في محاولةٍ للتكيُّف مع الوضع الراهن – كاستراتيجية منهم لإيجاد حلٍ ناجع على مستوى الفرد، أو غالباً، على مستوى البيت الواحد.

فقوى النزوح لا تكون حاضرة في بلد الأصل فقط، بل في مراكز الاستقبال أيضاً. ونحن هنا نلقي الضوء على التأثير المشترك لكل من للتَّهميش ووقف التنقُّل معا في مراكز الاستقبال في منع النازحين من إيجاد «حل دائم» بأنفسهم، لا بل في الزج بهم إلى أوضاع مزرية. ويؤكد مفهومنا الحاجةَ إلى تبني منهج متعدد المستويات وعابر للحدود الوطنية لحماية اللاجئين وإعادة جلب الانتباه للتركيز على الحلول. إنّ الحماية من الأذى البدني والاضطهاد – ببساطة- ليست كافية. فالدافع الرئيس من هذا هو إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن يقوم به النازحون أنفسهم في التصدِّي للنزوح، سواء كانت الحلول التي يجدونها لأنفسهم مدعومة بسياسات مصممة ابتداءً لمساعدتهم، أو كانت في الواقع (وهي كذلك في كثير من الأحيان) لا صلة لها بسياسات كهذه، أو وربما كانت أحياناً قائمةً رغماً عن هذه السياسات. ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات تنقُّلات اللاجئين وروابطهم العابرة لحدود الوطن. وفي القسم الآتي، نعيد النظر بإيجاز في الأمثلة التاريخية لاستراتيجيات الحلول التي راهنت على موارد اللاجئين أنفسهم والتي تحث على تنقلهم.

التعلُّم من الماضي[٧]

لقد عُيِّنَ فريتجوف نَنْسن أوَّلَ مفوض سام للاجئين في سنة ١٩٢١ لمعالجة حالة اللاجئين الروس الممتدةً حينئذ، ولمعالجة حالات مجموعات اللاجئين الأرمن وغيرهم بعد ذلك. وقد قاد تجمع عوامل استحالة العودة وسوء الأحوال الاقتصادية في عدة من بلدان اللجوء الأول، مع قلّة موارد مكتبه، فريتجوف نَنْسن إلى التأكيد على أهمية التنقُّل وأهمية تمكين اللاجئين من السفر إلى حيث تتوافر فرص العمل في تخفيف وطء المشكلة. وكانت الأداة الرئيسية إلى تحقيق ذلك هي إنشاء وثيقة سفر جديدة للاجئين، سميت آنذاك بـ «جواز سفر نَنْسن». وبعقب ذلك، دُعمت جهود الرجل بخطة توظيف يديرها مكتب العمل الدولي، فوجد من خلالها نحو ٦٠ ألف لاجئ وظائف لهم. ولكن الذي مكّن من نجاح مبادرة نَنْسن على أرض الواقع هو مجموعة متداخلة من العوامل، وهي: أ) طلب العمل، ب) ووثيقة سفر تمكن اللاجئين من التنقُّل، ج) وبعض الدعم المؤسساتي، وأدت هذه العوامل معا إلى خفض البطالة المرتفعةً بين اللاجئين.

أحمد غالم عبد بقان

هذا أحد موظّفي منظمة غير حكومية دولية يُكلِّمُ لاجئاتٍ سوريّات مقيمات في القسم السادس من مخيم الزعتري للاجئين في الأردن.

وبعد الحرب العالمية الثانية، لعب مفهوم إعادة التوطين المدفوع بإيجاد التَّوظيف دورا أكبر في إيجاد حلول للنزوح، واستمر في ذلك حتّى ستينيات القرن العشرين. ولكن، في حين أن هذه البرامج لم تكن خالية من المشكلات وما تحققت إلا بتوافر المناخ الاقتصادي الملائم والذروة في توظيف العمّال، إلا أنها سلطت الضوء على إمكانية أن تحلّ خياراتُ التنقُّل أوضاعَ اللجوء طويلة الأمد. وكان التباين الكبير بين إعادة التوطين بعد الحرب من جهة ودعم نَنْسن لتنقُّلَ اللاجئين من جهة أخرى بين الحربين هو الاعتماد حصرا على إعادة التوطين الذي ترعاه الدولة والمدعوم ببنية تحتية كبيرة تهيئها المنظمات الدولية. واليوم أصبحت فرص التنقُّل مقيدة أكثر فأكثر، وانعكس ذلك في قلة فرص إعادة التوطين، كما انعكس على تقيد لمّ شمل الأُسَر، وقلة فرص هجرة للأيدي العاملة أيضاً.

خاتمة

لقد كان التنقُّل – على الدوام- عنصراً مهماً في الحلول المتاحة لمعالجة النزوح طويل الأمد. وكما تُظهر بعض المقالات الأخرى في هذا العدد من المجلة، فإنَ التنقُّل يُعدّ استراتيجية تكيّف مهمة جداً يأخذ بها الأفراد، غالباً ليتصدُّوا بها السياسات القائمة. ويعكس التركيز الأخير على المسالك المتمِّمة للحماية في إعلان نيويورك واتفاق اللاجئين العالمي على الادراك المتزايد لدور التنقُّل البدني في تعزيز «الحلول الدائمة». وفي الوقت ذاته، هناك تناقضات شديدة في سياسات الدول المستقبلة الرَّئيسة. ففي الحالة الأوربية، مثلاً، يؤكد الاتحاد الأوربي الحاجة الماسة إلى تيسير الوصول إلى الحلول الدائمة وتعزيز اعتماد النازحين على أنفسهم، من مثل تحسين الصلة بين المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، ومع ذلك، يحث الاتحاد الأوربي في الوقت ذاته على السياسات التي تحاول معالجة الأسباب الجذرية للنزوح والهجرة غير النظامية وذلك باستعمال قوة الرَّدع في غالب الأحيان. ويشابه ذلك أيضاً أننا نجد أنَّ دعم الاتحاد الأوربي للتكامل الإقليمي ولأنظمة التنقُّل الحر هو أمر – لا شك- يعزز الوصول إلى التنقُّل من حيث هو خطة للعيش، ولكننا نجدها – في الوقت ذاته- خطة مقيدة بسياسات الاتحاد الأوربي الخارجية التي تشترط امتثال البلدان الثالثة لشروطَ ضبط الهجرة في مقابل الدَّعم الذي يقدم لهذه البلدان.[٨]

وبالنهاية، هناك حاجة إلى إعادة تركيز السياسات المتعلقة بالحماية الدولية عموماً والنزوح طويل الأمد خصوصاً فيما يتعلق بمخرجات هذه الحماية، وإلى تقويم «ملاءمة» السياسات بناءً على فاعليتها في تعزيز الحلول الدائمة.

ألبرت كرالر albert.kraler@donau-uni.ac.at
بروفيسورٌ مساعد، في جامعة دانوب كرِمْس

بنيامين إتزُلد benjamin.etzold@bicc.de
باحثٌ رئيسٌ، في مركز بون الدولية لدراسات النِّزاع

نونو فرَيرَة N.Ferreira@sussex.ac.uk
بروفيسورٌ في القانون، في جامعة سَاسِكْس

١. انظر العدد ٣٣ من نشرة الهجرة القسرية الذي صدر سنة ٢٠٠٩ لتجد نبذة من مناقشات دارت قبل أزيد من عقد من الزمان www.fmreview.org/protracted
٢. حصلَ المشروع على تمويلٍ سخي من قبل برنامج البحث والابتكار الذي يتبع برنامج الاتحاد الأوربي: أُفُق ٢٠٢٠، تحت منحة هذا رقمها ٨٢٢٤٥٣. فإن شئت مزيد بيان في المشروع، تجده على هذا الرابط www.trafig.eu.
٣. bit.ly/EXCOM-2004-protracted
٤. UNHCR (2021) *Global Trends: Forced Displacement in 2020* (الاتِّجاهات العالمية: النزوح القسري في سنة ٢٠٢٠) www.unhcr.org/60b638e37/unhcr-global-trends-2020, p20. في سنة ٢٠١٧، كانت ٢٢٪ من اللجوء طويل الأمد حينئذٍ دامت أكثر من ٣٨ سنة، و٥١٪ منها دامت في ما بين 10 و38 سنة. حسبت من تقرير مُفوضيَّة اللاجئين الذي أصدرته سنة ٨٢٠١، اسمه: الاتِّجاهات العالمية: النزوح القسري في سنة 2017، وهذا رابطه: bit.ly/UNHCR-GlobalTrends2017 p22
٥. (فهم التحدِّي)، جِل لُوشِر وجَيْمس ميلنر، نشرة النزوح القسري، العدد 33، سنة 2009، وهذا رابطها: www.fmreview.org/protracted/loescher-milner
٦. Etzold B, Belloni M, King R, Kraler A and Pastore F (2019) 'Transnational Figurations of Displacement: Conceptualising protracted displacement and translocal connectivity through a process-oriented perspective', TRAFIG working paper No 1, BICC, p2 –25. (تشكيلات النزوح العابرة للأوطان: تصوُّر النزوح طويل الأمد والاتصال العابر لحدود الوطن من خلال وجهة نظر موجهة تستهدف المعالجة) bit.ly/TRAFIG-WP1-2019
٧. هذا القسم مبني على هذا البحث:
Kraler A, Fourer M, Knudsen A, Kwaks J, Mielke K, Noack M, Tobin S and Wilson C (2020) 'Learning from the Past: Protracted displacement in the post-World War II period', TRAFIG working paper No 2. Bonn: BICC. (التعلُّم من الماضي: النزوح طويل الأمد فيما بعد الحرب العالمية الثانية) https://trafig.eu/output/working-papers/trafig-working-paper-no-2
٨. Ferreira F et al (2020) 'Governing protracted displacement: An analysis across global, regional and domestic contexts', TRAFIG working paper No 3, BICC, p38 (حوكمة النزوح طويل الأمد: تحليل على نطاق سياقات عالمية وإقليمية ومحلية) bit.ly/TRAFIG-WP3-2020
وانظر أيضاً المحور الرَّئيس في المنع من الخارج من نشرة الهجرة القسرية، العدد ٦٨، وهذا رابطه: www.fmreview.org/ar/externalisation

دوافع التنقُّل في النزوح طويل الأمد: حالة انتقال الإرتيريُّين والكونغوِيُّين

كارولين جَيْكُب ومَركُس رُودُلف

يجد ملايين الإرتيريين والكونغويين أنفسهم اليوم في حالات نزوح طويل الأمد. لذا، فإن الفهم الدقيق لكيفية تأثير التنقل البدني والاجتماعي على حياتهم اليومية هو أمرٌ في غاية الأهمية من أجل ايجاد تدخُّلات أكثر فاعلية مُعدَّة لهذه الغاية.

إن أكثر التعريفات شيوعاً للنزوح طويل الأمد هو التعريف الذي وضعته مفوضيَّة اللاجئين، ومفاده إن النزوح طويل الأمد هو أن «يَعْلَق» أناسٌ في مكانٍ ما لمدة خمسَ سنين على الأقل. وهذا التعريف يؤكد وجودَ عنصر الثبات في النزوح طويل الأمد، ولكن عندما يتم التدقيق في هذا النزوح من كَثَب، تظهر أمامنا أنماط مختلفة من قدرة الأفراد على التنقل وأنماط من عدم قدرتهم على ذلك. فهذه المقالة تبني على النتائج التجريبية المتعلقة باللاجئين الإرتيريين في إثيوبيا والنَّازحين الداخليِّين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والهدف هو النظر في التنقُّلات البدنية والاجتماعية المختلفة.

لقد تسبَّب النِّزاع وانعدام الأمن في كلٍّ من إرتيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نزوح ملايين الناس نزوحاً طويل الأمد وعلى نطاق واسع. ومنذ عقود من الزمان، كان الإرتيريون يعبرون الحدود الدولية طلباً للحماية، وينشئون مجتمعات الشتات في جميع نواحي العالم. وقد سهَّلت شبكة العلاقات بأفراد هذا الشتات تنقُّل الإرتيريين من مكان إلى مكان آخر ولمسافات بعيدة. وأما المهجَّرون الكونغويُّون فغالباً ما يفرُّ معظمهم داخل بلدهم، وكثيراً ما يحافظون على صلةٍ مباشرة بمجتمعاتهم الأصلية. لذا، تؤكد الأمثلة التي سيأتي ذكرها بأنه لا يمكن اقتران كلِّ حالة من النزوح طويل الأمد بتقييد الحركة أو بعدم القدرة على التنقُّل في أثناء العبور، أو اقترانها بالأفراد العالقين في مكان ما.[1]

التنقُّل لمسافات بعيدة أو التنقُّل المستمر

عندما يستطيع اللاجئون الانتقال بطرق شرعية إلى أوربا أو إلى أمريكا الشمالية، فإن ذلك يتم لهم في الغالب إما عن طريق برنامج لمِّ شمل الأسرة أو عن طريق كفيل. لكن –

بالمقابل- هناك القليل من المعلومات متوافرة بين أيدينا عن الذين لم يستطيعوا اللجوء إلى شبكة دولية أو إلى منظمات دولية للحصول على الدعم، هذا على الرغم من احتمال وجود مستوياتٌ عاليةٌ من التنقُّل بينهم. وخير مثال على ذلك هو حسن، فحسن هو الآن متزوج، وهو أب لثلاثة أطفال، وقد فرَّ من إرتيريا في الحرب سنة ١٩٨٧، وبقي مهاجراً غير نظامي ١٥ سنة. وهو نازح معترف به لاجئاً منذ ٢٠ سنة، ويعيش في مخيم للاجئين الإثيوبيين مع أسرته. ويُبيِّن مسار رحلته أنه قد تنقل لمسافات طويله وكان تنقُّله تنقلا طويل الأمد، ويُظهر أن تنقُّله هذا لم ينعكس بالضرورة في أطر قانونية أو في أطر السياسات المرسومة.

وقد عمل حسن في عدد من الوظائف المختلفة طوال سنوات نزوحه، فكان صائد سمك في بورتسودان، وفحَّاماً في بونتلاند، وراعيَ إبل في عُمان، وبائعاً في دكّانٍ في المملكة العربية السعودية، ومُنظِّفَ سفنٍ في دبي، وعاملَ مياومة في اليمن. ثم اختبأ في سفينة شحن متّجهة إلى أستراليا، ولكن كُشِفَ أمره فيها في مومباسا بكينيا. وبعد ترحيله إلى الصومال عدة مرات من البلدان التي انتقل إليها، توقف عن ادعائه بأنه صومالي، فأُركِبَ في طائرةٍ لترحيله إلى إرتيريا سنة ٢٠٠١. «قلت لهم إنني من إرتيريا، لأنني أصبحت متعباً. [وقبل هذا] كنت أدعي دوماً بأنني صومالي لأنني كنت خائفاً من إرتيريا». وبعد أن أمضى ستة أشهر في الجيش الإرتيري، هرب مجدداً إلى السودان، ومن ثمَّ انتقل إلى مخيم للاجئين وتزوج بلاجئة إرتيرية. «غادرنا في سنة ٢٠٠٨. فلم تكن الحال آمنة هناك. فقد كانت القوات الإريترية تأخذ كلَّ شخص [إرتيريّ] من مخيم اللاجئين [في السودان]». ثم سافر مع أسرته إلى مخيم في تيغراي، ولازال يمكث هناك منذ ذلك الوقت. وطوال رحَلاته غير النظامية، كان حسن لا ينفكُّ يتنقّل من مكان لآخر، بلا دعم رسمي ولا صفة قانونية، ولكن في كل مرة كان يدخل فيها إلى المخيم كانتْ تعترضه قوانين رسمية أعاقت حركته وجعلته يشعر بأنه عالق. لكن من جهة أخرى، فقد أتاح له التنقُّل الوصول إلى مجموعة واسعة من سُبُل المعيشة التي مكنته من البقاء حيّاً بلا أي مساعدة رسمية.

التنقُّل لمسافات متوسطة وعلى المستوى المحلي

تُظهِر حالة حسن أن المهجَّرين، من جهة، كثيراً ما ينجحون في التخفيف من المخاطر ومواطن الضعف التي قد يكونون عرضة لها عن طريق زيادة قدرتهم على التنقُّل. ومن جهة أخرى، كان تنقُّلهم في أكثر الأحوال تعوقه سياسات لجوء تقييدية، الأمر الذي يُبيِّن سوءَ أثر هذه القيود التي لا مفرٍ منها على أرض الواقع. وقد سمح الانفتاح الذي حدث أخيراً في سياسة إثيوبيا التقييدية، على سبيل المثال، الآن للاجئين بالعيش خارج المخيمات، الأمر الذي عزَّز موقف اللاجئين الراغبين في العيش خارج المخيمات. نعم، لقد وُسِّعَت السياسية الجديدة المزايا حقاً، حيث كان هناك أصلاً درجةٌ معينة من اللّين غير الرسمية على الصعيد المحليّ كما ستظهر ذلك الحالة الآتية. وهي حالة محمد، وهو إرتيريٌّ عازبٌ من أسرة صيادين، وهو الآن في أوائل العشرينات من عمره، وقد فرَّ من إرتيريا عندما كان طالباً في المدرسة. وفي محاولته الأولى لعبور الحدود، سُجِن، ولكن خُلِّيَ سبيله بعد بضعة أشهر وذلك لكونه طالب مدرسة. وقد وصل في محاولته الثانية إلى ولاية عفار في إثيوبيا بمعونة البدو، فاستقرَّ في لوجيا، وهي بلدة سوق مزدحمة، تقع على مفترق طرق التجارة الإقليمية.

وعندما وصل محمد إلى هناك، أقام صداقات مع جماعة قومية أخرى من عفار، فوجهوه إلى مخيم العيسايتة للاجئين. لقد اشتكى قائلاً «[لكن] في المخيم لا تحصل على [طعام] كاف». وأما بخلاف ذلك في لوجيا، أضاف محمد قائلاً: «يكونُ عندك أصدقاء، فتآكلهم. حتى أن أهل [عفار الأثيوبيين] سمحوا لي بمواصلة دراستي [هنا]». وبفضل المستوى العالي من التضامن المحلي مع اللاجئين، تمكن محمد من التسجيل في دورة دراسات الإدارة في الجامعة المحلية بدون الحاجة إلى وثائق ثبوتية. وبعد أن دخلت سياسة الخروج من المخيم الجديدة حيّز التنفيذ في إثيوبيا، أصبح له الآن بطاقة هوية كطالب وبطاقة أخرى كلاجئ. فيمكنه العيش والدراسة رسمياً في لوجيا، والحصول كذلك على حصته الغذائية الشهرية في المخيم دون خوف من التعرُّض للعقاب أو القبض عليه بسبب صفته غير النظامية السابقة. ويتقاسم محمد الحصص الغذائية المعتادة من المخيم مع مضيفيه خارج المخيم، كما لا يقلق مضيفوه من حصول أعمال انتقامية محتملة بسبب إيوائه عندهم كلاجئ. ولمّا كان محمد لاجئاً معترفاً بلاجئيّته، مُقيماً خارج المخيم، أتاح له ذلك، على عكس ما هو متوقّع، فرصة تخفيضَ رسوم طلبه للعلم. ويستفيد محمد من طرق التنقُّل التي تُفتَحُ له بصفته طالباً رسمياً، ولكن لا فضل لشيءٍ في استفادته من هذه الخيارات سوى اندماجه في شبكةِ دعمٍ غير رسمية.

تنقُّل القهقرى

ديويْس هو رجل كونغويّ في الخمسينيات من عمره، متزوج وأبَ لثمانية أطفال. وهو ينحدر من إحدى المناطق الريفية في مقاطعة جنوب كيفو في المنطقة المتضرِّرة بالنِّزاع شرقيَّ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي سنة ٢٠١٢، عندما اغتصبت القوات المسلحة أختَ زوجته وقتلت زوجها، قرر ديويس الفرار إلى بوكافو، وهي عاصمة المقاطعة، وتقع على بعد ٨٠ كيلومتراً من قريته. وعند وصوله هناك، لاحظ طلباً مرتفعاً للفحم لم يلبى في المدينة في أغلب الأوقات، لذلك قرَّر بدء عمل تجاري في إنتاج الفحم في منطقته الأصلية حيث تتوافر بكثرة موارد الغابات. وها هو اليوم ينقل الفحمَ إلى السوق الحضرية، لتبيعه زوجته هناك. ويقتضي عمل ديويس منه العودةَ إلى قريته نحو ثلاث مرات في الشهر، الأمر الذي يمكّنه من الاستمرار في زراعة المحاصيل وحصادها في القوت الذي يكسب رزقه من التجارة في المدينة.

وقد كشف بحثنا أن كثيراً من النَّازحين الداخليِّين، كديويس وعائلته، يكررون العودة إلى مواطنهم الأصلية بالرغم من استمرار انعدام الأمن هناك. ولا يعني ذلك بالضرورة أنهم سيعودون عودةً دائمةً إذا زاد الاستقرار هناك. كما أظهر بحثنا أن استراتيجيات المعيشة للنازحين الداخليين تعتمد كثيراً على العودة المنتظمة إلى موطنهم الأصلي، فهم يفعلون ذلك ليستفيدوا من الفرص التجارية بين الريف والحضر، أو لحصاد المحاصيل للاستهلاك اليومي للأسرة، أو لتفقد ممتلكاتهم هناك. فمن الضروري عند كثير من المهجَّرين الحفاظ على التنقُّل والأصول المملوكة لتسانُدهم في التصدي لصعوبة أحوالهم الحالية، وحتى لا تنعدم فرصتهم بعودةٍ محتملة إلى ديارهم في المستقبل.

عدم القدرة على التنقُّل

صحيح أن كثيراً من المهجَّرين يعتمدون على التنقُّل إلى الأمام أو إلى الوراء لإعادة بناء حياتهم في النزوح، لكن تبقى هناك مجموعات من الأشخاص الذين لا يمكنهم العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية ولا يمكنهم الانتقال إلى مكان آخر. فانتقال بعضهم داخل البلد المضيف أو إلى ما بعده مجموعة تعوقه الأطر القانونية وأطر السياسات التي تحدُّ من حريتهم في التنقُّل. وعادة ما يكون التنقّل غير شرعي في المواقع التي يفتقر فيها اللاجئون إلى الحقّ في التنقُّل بحرية، الأمر الذي ينطوي عليه فقدان حقهم في الحصول على الدعم الرسمي. وهناك عدد كبير من الأشخاص الذين سبب لهم هذا الدخول في سمة عدم الشرعية.

وبعيداً عن القيود الرسمية، فإن الخطّ الفاصل بين القدرة على التنقّل وعدم القدرة عليه يحدد بأحوالٍ فردية مرتبطة بتجارب هؤلاء الأشخاص فيما قبل النزوح. فهذا كازي، يتحدّث بطلاقة عن استحالة عودته إلى موطنه الأصلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[٢] فقد جُنِّدَ قبل بضع سنوات قسراً في جماعة مسلحة في منطقته الأصلية. وبعد نحو ستة أشهر أمضاها في الأدغال، تمكّن من الفرار إلى بوكافو. ثم وجد أن أقاربه قد ظنُّوا أنه قد مات هناك، وأن زوجته قد بنت حياتها بدونه، وهي لا تعرف أيعود يوماً أم لا؟ ولما لم تكن لكازي أسرة يعود إليها، ولما أصبح موصومَاً بالانتماء إلى جماعة مسلحة (ويخاف التَّجنيدَ مرة أخرى)، صارت عودته إلى هناك خياراً غير واقعي. لذلك هو اليومَ باقٍ في المدينة، حيث يمكنه على الأقل الاستفادة من علاقات أخيه لكسب لقمة عيشه.

حالة كازي هذه ليست بنادرة. ففي كثير من الحالات، لم يتمكن النازحون الذين قابلناهم من العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية لأنهم فقدوا جميع أصولهم المملوكة في المجتمع هناك. وقد يكون هذا قد حصل نتيجة النهب، أو ربما لأن أقاربهم استولوا على كل شيء في غيابهم. فغالباً ما يرفض الأقارب إعادة الأملاك للعائدين أو تعويضهم عند عودتهم، وحجّتهم في ذلك أن الذين لم يعانوا مصاعبَ الحرب قد فقدوا حقّهم في أملاكهم في القرية. وأيضاً كثيراً ما يخَافُ هؤلاء العودة بسبب الوصم السائد بين جماعات معينة من المهجَّرين، ولا سيما النساء -والرجال أحياناً-، ممّن تعرَّض منهم للاغتصاب. فبعد هذه التجربة الصادمة، يفضّلون عدم الكشف عن مكان لجوئهم حتى ينفوا عن أنفسهم احتمالَ التَّمييز ضدهم بهذا العار عند عودتهم إلى مجتمعهم الأصلي. وهذا يعني أنه لا يمكنهم أيضاً اللجوء إلى معارفهم السابقين ليطلبوا دعمهم.

رابع الحلول الدائمة؟

حددنا فيما تقدَّم أربعة أنواع مختلفة من التنقّل التي تميّز التجارب اليومية للنزوح طويل الأمد. وتظهر نتائجنا التجريبية أن التنقّل هو جزء مهم من استراتيجيات سُبُل المعيشة عند النازحين. ويتحقق هذا التنقل في كثير من الحالات بفضل الروابط غير الرسمية، كما أنه يحدث على أرض الواقع رغماً عن السياسات الرسمية. ورأينا أن معوِّقات التنقُّل تعرقل

هذه بادا أدمَغُوج بولاية عفر في أثيوبيا وهي مُجمّع نقلٍ مركزيّ بالقرب من منطقة عبور غير نظامي بين أثيوبيا وإرتيريا. ومن هنا تنقل البضائع وينتقل الناس بين حدود البلدين وفي المنطقة.

فرص معيشة الناس. وظهر لنا أن لتصنيف النازحين على أنهم عالقون أثر سيء غير مقصود في الواقع العملي. وتبيَّن لنا أن المؤهلين لتلقي المساعدة كنازحين يُخفُون استراتيجيات تنقُّلهم لكي لا يتعرض حصولهم على المساعدة لخطر الزوال، وظهر أن آليات التأقلم المبنية على عامل التنقُّل ما تزال غير معترف بها وفي أكثر الأحوال تُعرقِلُها اللوائح الخاصة بتقديم المعونة، ورأينا أن المتنقِّلين يضطرّون إلى تحمّل المخاطر المرتبطة بالتنقُّل في الخَفَاء. وهناك خطر دائم يتمثل بفقدان الصفة القانونية أو الابتزاز عند حواجز الطرق أو من قبل المهرِّبين، أو بخطر فقدان الممتلكات الشخصية أو البضائع المحمولة، أو التعرّض للاختطاف. فكلُّ هذه العوامل تجعل التنقّل خياراً محفوفاً بالمخاطر ومكلفاً في الوقت ذاته. فيُضطرُّ النازحون إلى الموازنة بين الكلفة والفائدة عند اتِّخاذ قرار الانتقال.

ووفقاً لملاحظاتنا، ثَبَتَ أن المخاطر ومواطن الضعف عند المحتاجينَ إلى الحماية قد تتفاقم بسبب سياسات المعونة التي لا تعترف بهذه الحقائق وتخفق في تقديرها أو الاستجابة لها. وقد يؤدي الافتقار إلى الوعي بأن المهجَّرين قد يحتاجون إلى الوصول إلى خيارات أخرى (مثل تمكين الوصول إلى حقولهم أو مجتمعاتهم المحلية في أثناء إقامتهم في المخيمات) ليس فقط إلى إخفاق التدخّلات فحسب، بل وإلى آثار سلبية عكسية من مثل التسبب بالفوضى. وعلى الخلاف من ذلك فقد لوحظ أن السياسات التي تدعم، أو على الأقل لا تمنع، أنماط تنقُّل النازحين –وهي أنماط تنقل أنشأوها بأنفسهم قد أسهمت في فتح سبل معاشهم – أنها وسيلةٌ فعّالة وأكثرَ استدامةً للتغلّب على حالات التَّهجير طويل الأمد.

أن التدابير التي بها تعزَّز آلياتُ معونة النفس بالنفس وتخففُ بها المخاطر يجب أن تكون مُعدَّةً خصوصاً لهذه الحالات ويجب أن تكون قائمةً على احتياجات النازحين أنفسهم. ففي حالة ديويس وكازي سيعني ذلك دعمَ سبل كسب معيشتهم في المدينة. ويمكن أن يستفيد ديويس أيضاً من البنية التحتية للطرق المُحسَّنة والمؤمَّنة. وأما في حالة محمد وحسن ففوائدُ تشريع ودعم خيارات خروج النازحين من المخيمات واضحةٌ، فإضفاء الصفة القانونية واستمرار الوصول إلى المعونة يؤديان إلى تحسين وضعهما اقتصادياً واجتماعياً، كما يؤديان إلى تقليل الاستغلال والتَّمييز. فهذا - باختصار، يبيِّن أن وضع الأشخاص والحلول التي يجدونها لأنفسهم بأنفسهم أمام الساسة وواضعي وصفات الحلول من أعلى إلى أسفل يمكن أن يكون حلاً هجيناً، إلا أنه حلٌّ رابعاً يمكن أن يكون دائماً كما يمكن أن يكون واقعياً.

كارولين جَيْكُب *c.i.m.jacobs@law.leidenuniv.nl*
بروفيسورةٌ مساعدةٌ، في معهد فان فولِنْهُوفِن لشؤون القانون والحوكمة والمجتمع، بجامعة ليدن

مَركُس رُودُلف *markus.rudolf@bicc.de*
باحثٌ رئيسٌ، في مركز بون الدولي لدراسات النِّزاع

١. Tufa et al (2021) 'Figurations of Displacement in and beyond Ethiopia', TRAFIG Working Paper No 5, BICC
(تشكيلات النزوح في إثيوبيا وما بعدها)
bit.ly/TRAFIG-WP5

٢. For more detail about his case, see Jacobs et al (2020) 'Figurations of Displacement in the DRC', TRAFIG Working Paper No 4, BICC
(تشكيلات النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
bit.ly/TRAFIG-WP4

شبكة العلاقات الأسرية وتطلعات اللاجئين السوريين في الانتقال

سارة توبِن وفواز أيوب المومني وتمارا عادل اليعقوب ورولا فارس سليم المسعد

تتناقض فكرة تطلعات اللاجئين السوريين إلى الانتقال مع الفكرةَ العامة القائلة بأن هؤلاء اللاجئين «العالقين» في النزوح هم ضحايا سلبيون لا فاعليةَ لهم. وبالمقابل، فحتى في حالة غياب خيارات الانتقال البدني القابلة للتطبيق الفعلي، يمكن أن يظل اللاجئون يمّنون أنفسهم بـ «المضي قُدُماً» حتى وإن لم يكونوا مستطيعين على ذلك بدنيا.

إنّ استدامة شبكة العلاقات الأسرية المحلية والإقليمية والعابرة للأوطان هي إستراتيجية يستعملها النازحون للتأقلم مع صعوبة ظروف النزوح طويل الأمد. فشبكة العلاقات هذه تعينهم على الوصول إلى المعونة الإنسانية والموارد الاجتماعية الاقتصادية والدعم النفساني الاجتماعي وتعزز فرص تنقُّلهم. ولكن ذلك لا يصدق على كلّ حال. وفي هذه المقالة سنتفحص نزوح اللاجئين السوريِّين طويل الأمد في الأردن وهم ما زالوا مقيَّدين في تنقلهم إلى الأمام، ولكنهم يستخدمون الشبكات الأسرية في حُلمهم بالانتقال إلى خارج البلد، أو في حُلمهم الاقتراب من، أو الانضمام إلى، أو حتى لَمَّ شَملهم مع شبكات أسرهم في «غير مكان». ولكن هذه التطلعات تكاد لا تتحقَّق دائماً وتظلّ مستقبلاً متخيلاً، كما تظلّ «تخيلات» لعَيْش قد لا يتحقَّق أبداً. ولكنها – بالمقابل- ممارساتٌ تعزّز شَبكة العلاقات الأسرية الرئيسَة وتؤكِّد فاعليةَ اللاجئين في سياق كونهم «عالقين»، ولكنها لا تخدم كمسلك واقعي يمكن أن يُوصِل إلى حلٍّ دائم.[1]

فبالنسبة لما يقرب من مليون لاجئٍ سوريّ في الأردن، فقد أصبحت إقامتهم – بشكل متنامي- إقامة طويلة الأمد، لأن الحلول الدائمة – كالعودة بأمان وكرامة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين في بلد ثالث- ما زالت بعيدةً من منال الجميع تقريباً. فقد عاد أقل من ٣٥ ألف سوري من الأردن، ويواصل الأردن تقديم الدعمَ للسوريين بصفتهم «ضيوفاً» لا بصفتهم مقيمينَ دائمين ولا مقيمين مُدداً طويلة، ولازالت معدلات إعادة توطين السورين منخفضة جداً، فقد أُعيدَ توطين ١٧٦ ألفاً من السوريين في جميع نواحي العالم، وجزء صغير فقط من هذا العدد أعيدَ توطينه من الأردن.[2] ويشير بحثنا إلى أن ١٦٪ فقط قد قدّموا طلبات لجوء وإعادة توطين خارج الأردن.[3] ومع هذه الصعوبات، يواصل كثيرٌ من السوريين في الأردن مناقشة تطلعاتهم في المُضي قُدُماً في تنقلهم، على الرغم من أنّ تحقُّقَ ذلك مستبعدٌ جداً.

أريد فعلاً الانتقال إلى كندا أو بريطانيا أو أمريكا. يقولون إن للشباب هناك فرص عمل وفيرة. ولهم تأمين صحي إذا مرضوا. أختي في أمريكا الآن، وهي هناك منذ أربع سنوات. تقول لي إن الحياة هناك جميلة، إلا أنها لمّا كانت أجنبيةً صَعُبَت عليها الحال فهي تفتقد أسرتها وأعزَّاءَها. العيش هناك رائع، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالرعاية الطبية. ليس فيها ما في الأردن هنا من مصاعب ومعاناة تعترض الناس. (لاجئة سورية في الأردن)

تكشف آمال التنقُّل عن فاعلية الأفراد. فهم إذاً يعبّرون عن رغباتهم فيما يخص مستقبلهم، وعن حياتهم مع أسرهم، وعن ايجاد عمل لائق لهم، وعن فرصهم التعليمية والرعاية الصحية التي يمكنهم الوصول إليها بثمن يسير. وهم بذلك يعبرون عن رؤيتهم للـ«الحياة الطيبة»، ليتمكنوا من أن يعيشوا عيشاً مرضياً في بلد تكون فيه سيادة حُكْم القانون هي الأصل والعُرف، لا أنّ يكونوا في نظام متسلِّط. إنه مستقبل متخيل يناقض حاضرهم الواقعي مناقضة كلية، وهذا يجعل التطلع إلى مستقبل مختلف تماماً – على وجه الخصوص- أمراً صعباً.

ثم إنّ التطلعات إلى التنقُّل، تُعيدُ وَصْلَ الشبكات الأسرية، كما توثِّق حبالها من خلال مستقبلٍ مشترك ولكنه متخيل. وإن لم يتمكن اللاجئون –ربما على وجه الخصوص- من التلاقي شخصياً، فهم يستعملون آمالهم إلى التنقُّل في تعزيز أهمية شبكة العلاقات الأسرية ومكانتها وأفرادها.

تخيُّلُ المكان الآخر

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا (ومنها المملكة المتحدة وبلدان الشمال) وأستراليا أكثر الأماكن شيوعاً لوجهات إعادة التوطين التي اختارها أولئك الذين قابَلناهم. لقد قال ٩٠٪ منهم إنهم يرغبون في التواصل مع شبكات علاقاتهم الأسرية وإحيائها خارجَ الأردن. وقد شاعت بينهم

نسبياً من مثل التعليقات الآتية: «نحن نفكر في الانتقال، لكن لا يمكننا تحمّل كلفته. ليس في اعتبارنا دولة واحدة بعينها، لكننا سنختار بريطانيا إذا استطعنا». وقال آخر: «بريطانيا هي المفضلة عندي، لكن إذا أتيحت لي الفرصة للانتقال إلى بلد آخر مثل كندا أو ألمانيا، فسأفعل». وهذه الجهات المعرّفة بطريقة مبهمة، والقابلة لأن تحل إحداها محل الأخرى، من أمريكا الشمالية وأوروبا، قد وصفت بصور غامضة، ولكنها – في ذهنهم- مثالية لحياة وأنماط معيشة أفضل، بما فيها من حدائقَ ومتنزهات، وفرصِ عمل وأجور عالية، وتعليم جيد. فقد قالت إحدى النساء: «أريد أن يعود أطفالي إلى المدرسة. لا يمكنني تحمل كلفة إرسالهم إلى مدارس خاصة في الأردن ... أرجو أن أتمكن من الانتقال إلى الغرب ليكون لأولادي تعليم أفضل». لقد كانت هذه المشاعر شائعة بين السوريين الذين قمنا باستطلاعهم ومقابلتهم.

وأكثر ما كانت هذه الأفكار تأتي من أفراد الأسرة الذين كانوا يعيشون في هذه الأمكنة من قبل. وكثيراً ما كانت تعليقات من قُوبِلُوا تُصدَّرُ بهذه العبارة: «أقاربي مقيمون من قبل في بريطانيا [أو في بلد آخر] يخبرونني بأن ...». ويتناقل أفراد الأسر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمكالمات الهاتفية وشبكة العلاقات الأسرية صورةً للمعيشة في الخارج، ربما تكون قد التقطت في حال غاية في الإيجابية، فأخفت بعض المساوئ والمصاعب. ومثال ذلك أن أحدهم قال: «ابنة عمي في الدنمارك. وهي لا تدفع إيجار المنزل. وذلك لأن الحكومة تدعمها بكلِّ شيء». والظاهر أن هذا الفرد من الأسرة قد تعمد تجنب ذكر إن الحكومة الدنماركية قد كانت قاسية على السوريين بشكل خاص، لدرجة إنها هدَّدت بإعادة بعضهم قسراً.

فمثل هذه العبارات لا تكشف إلا عن شيء قليل من نوايا الهجرة، ولكنها تكشف الكثير من الطبيعة غير الظاهرة العابرة لحدود الأوطان لهذه الشبكات الأسرية. كما تكشف هذه الأقوال أيضاً عن الحالات التي يمكن أن يتواجد بها اللاجئون في عدة أمكنة في وقت واحد، وذلك لأنهم على الحقيقة يقيمون في الأردن، ولكنهم في ذات الوقت يتخيلون أنهم أقرب إلى فرد عزيز من أفراد الأسرة يقطن وراء الحدود، وأنه يُعتنى بشأنهم من الخارج، وأنهم بذلك يشعرون بالارتياح من شظف العيش في النزوح طويل الأمد في الأردن. وقد قال أحدهم: «يا ليتني أستطيع الوصول إلى كندا ... نالت أختي الجنسية في كندا بعد أربع سنين، وتقول إن المعيشة هناك مختلفة. فكلُّ أطفالها في المدارس، وهم في حال حَسَن جداً. ولكن هنا في الأردن أرى أنني أخسر أبنائي».

حالة أمِّ بهاء

تكشف حالة أم بهاء مركزية الفاعلية الفردية على طبيعتها في تطلعات اللاجئين في الانتقال، وعن الطرق التي من خلالها تعزِّز هذه الممارسات شبكات العلاقات الأسرية.

فأمُّ بهاء امرأة متزوجة من درعا في جنوبي سورية، وهي في أواخر العقد الرابع من عمرها، وعندها تسعة أطفال، وهي ربّة منزل. وحين بدأ النِّزاع، رأت هي وأسرتها أن عليهم الانتقال إلى الأردن، ظانِّين أنهم سيعودون بعد شهرين أو ثلاثة. وكان الأردن الخيار الأول لأن زوجَ أمّ بهاء يعرف البلد جيداً، بالسفر المتكرر إلى هناك، ولأن الأردن كان الخيار الأقرب. فبدأ زوج أم بهاء وأبناؤها الأربعة الكبار يجهِّزون للرحلة إلى الأردن، على أنْ تتبعهم هي وبقية الأطفال فيما بعد.

وقد اتَّخذت أم بهاء ما اتّخذته من قرارات التنقُّل بسبب خوفها على سلامة أطفالها، إذ كانت تخشى البقاء في سورية معهم، وتخشى الخوض في الرحلة وتعريضهم للخطر، وتخشى أن تكون في مكانٍ جديد لا تكون قادرةً فيه على مساعدتهم بكل ما يحتاجون. ونتيجة لذلك، لم ترغب في مغادرة سورية. ولكنها غيَّرت رأيها حين اعتُدِيَ على إحدى بناتها جنسياً، وعندما اعتُقل عدد من أبناؤها من قبل نظام الأسد. فبعد أن خُلِّيَ سبيلهم، أصبح أبناء أم بهاء أكثر تصميماً على الذهاب إلى الأردن.

في بداية الأمر، استقرّت أم بهاء وخمسة من أطفالها بالقرب من إربد في شمالي الأردن، ودفَع إيجار منزلهم المجلسُ النرويجي للاجئين. وقد ودُّوا لو أنهم سكنوا بالقرب من قلب المدينة، ولكن تكلفة الإيجار والماء والكهرباء كانت باهظة جداً، وبناء على توصيات أقارب لهم انتقلوا إلى مدينة الرمثا المجاورة. ويعيش الآن في الرمثا ثمانية من أطفالها التسعة، ويقيم هناك أيضاً زوج أم بهاء ووالداها وإخوتها وأخواتها، ويبعد بعضهم عن بعضهم الآخر مسيرة خمس دقائق.

وعلى الرغم من قُربِ مُقام هذه الأسرة الكبيرة الممتدة بعضهم من بعض في الأردن، لا تزال أم بهاء تحلم بمعيشة أفضل خارجَ الأردن. فالأحوال الاقتصادية في الأردن صعبة،

وعلى أفراد الأسرة العمل معاً لصرف نفقاتهم. وقد أعيد توطين أختها وصهرها وأطفالهما في الولايات المتحدة، وهم في اتصالٍ دائم معهم. وهذا ما يدفعها إلى التفكير في سُبُل تحسين معيشتها أيضاً. ولمّا سُئلَت إن كانت تنوي البقاءَ في الأردن أم لا، قالت: «لا، فلا معيشة حسنة لأولادي هنا. أفكّر في بلد آخر غير سورية يكون أفضل لأولادي». ومع ذلك، فقط أُحبِطَ كل سبيل حقيقي إلى الهجرة إلى مكان آخر، وذلك لأن ابنها الأكبر المتزوج يرفض السفر إلى أوربا، ولن يكون أحفادها مؤهلين للذهاب معها بسبب قيود لمّ شمل الأسرة. ولذلك فأمّ بهاء قلقة من أن كل هجرةٍ إلى مكان آخر قد تؤدي إلى تفرّق الأسرة.

في مرحلة ما، جمعت أم بهاء معلومات من الأسرة والأصدقاء الذين في الولايات المتحدة، محاولةً أن تحقّق تطلعاتها إلى التنقّل. وقد نصحوها أن تأتيهم، فطلبت من أفراد أسرتها في تلك البلدان تقديم أوراق لمّ شمل الأسرة ومعاملاتها. ولكن ذلك، كما جاء على لسانها، «لقد لاحظت أنهم اعتذروا وأرجأوا الأمر، وقالوا "إن الأمر طويل جداً ومعقّد"). فبعُدَت علاقتنا بهم. وما زلتُ – تقول أم بهاء- أسأل مفوضيَّة اللاجئين عن ذلك. ولكنهم يقولون لي إن طلبنا في قائمة الانتظارِ».

تُبيِّن قصة أم بهاء أن التنقُّل ليس مسارا صريحا ومستقيما يشكله وجود الأسرة فقط. ولكن التنقُّل مرتكز على التجارب السابقة، ومحكومٌ بالأمر الواقع، ومدفوع بالآمال المستقبلية والمشاهد المتخيّلة. ويَصوغُ تنقُّلَ الأفراد أيضاً نوع الشبكة الأسرية التي يرغبون في تنميتها، ويصوغ كذلك تصوراتهم عن دور تناقل المعرفة وعن الثقة داخل شبكات العلاقات الأسرية تلك.

خاتمة

غالباً ما تولي المُناقشاتُ الدائرة حول النزوح طويل الأمد والقدرة على التنقُّلِ والحلولِ الدائمة قليلاً من الاهتمام برغبات اللاجئين وتوقّعاتهم وتطلعاتهم. ولكن «تخيلات الهجرة»[٤] تستحقُّ الاهتمام بها لأن جميع اللاجئين يشاركون فيها على نطاق واسع، ولأنها تكشف الكثير عن طرق تحقيق الكيان والانتماء، ولا سيَّما فيما يتعلق بشبكات العلاقات الأسرية. ثم إنها تكشف عن الطرق التي يصير بها الأفراد فاعلين نشيطين في النزوح طويل الأمد، حيث كان من الممكن أن تُقيَّد فاعليَّتهم أو تُكبَت إن كانوا بخلاف ذلك.

صحيح أنّ إعادةَ التوطين خيارٌ دائم، ولكنه لا يُتاح إلا لعدد قليل جداً من الناس. وفي غياب خيارٌ دائم قابل للتطبيق، قد يُتَاح التنقُّل في عدد من الأمكنة والفراغات في الوقت ذاته. وقد تمكّن تطلعات التنقُّل الشخص الفاعلَ من الاتّصال بشبكة أسرته أو توسيعها بحسب رغبته بلا كلفة مالية. وهناك – لا شكّ- حاجة إلى مزيدٍ بحثٍ ليُعرَفَ إلى أيّ مدى يكون للتطلُّعات إلى التنقُّل نتائج حسنة تتجاوز شبكة علاقات اللاجئين أو الأسَر في المجالات التي ربّما طالها تحسينَ الصحة العقلية أو الحالة البدنية.

سارة توبن *sarah.tobin@cmi.no*
بروفيسورَةٌ في البحث من معهد كرستِيَن مِكلْسن

فواز أيوب المومني *fawwazm@yu.edu.jo*
بروفيسورٌ في علم النفس الإرشادي، بجامعة اليرموك

تمارا عادل اليعقوب *tamara@yu.edu.jo*
بروفيسورةٌ مساعدة في قسم الإدارة العامة، بجامعة اليرموك

رولا فارس سليم المسعد *rolamasad80@yahoo.com*
مُرشّحةٌ لنَيْل درجة الدكتوراه في علم النفس الإرشادي، بجامعة اليرموك

١. تمّت مناقشة بعض الأفكار الواردة في هذه المقالة باستفاضة في بحث:
Tobin S A, Etzold B, Momani F, Al Yakoub T A, AlMassad R F and Shdefat A G (forthcoming) 'Ambivalent entanglements: Syrian refugees' network relations and (im)mobilities in protracted displacement' in Ahrens J and King R (Eds) *Onward Migration and Multi-sited Transnationalism: Complex Trajectories, Practices and Ties*, Cham: Springer.
تشابكات متناقضة: العلاقات الأسرية للاجئين السوريين وقدرتهم – أو عدم قدرتهم- على التنقل في النزوح طويل الأمد) الوارد في كتاب أهرين وكينغ تحت عنوان الهجرة من مكان إلى مكان وعبور الأوطان المتعدّد المواقع: تعقيدٌ في المسارات والممارسات والعلاقات)

٢. *Resettlement at a Glance: January-December 2019*
(لمحة من إعادة التوطين: من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠١٩)
bit.ly/UNHCR-resettlement-2019

٣. Tobin S A et al (2020) 'Figurations of Displacement in Jordan and beyond: Empirical findings and reflections on protracted displacement and translocal connections of Syrian refugees', TRAFIG Working Paper No 6,BICC
(تشكيلات النزوح بالأرقام في الأردن وما يليها: نتائج ونظرات تجريبية في النزوح طويل الأمد والروابط العابرة لحدود الوطن عند اللاجئين السوريّين)
bit.ly/TRAFIG-WP6

٤. Bolognani M (2016) 'From myth of return to return fantasy: a psychosocial interpretation of migration imaginaries', *Identities* 23(2):193–209
(من أسطورة العودة إلى تخيُّل العودة: تفسير نفساني اجتماعي لتخيُّلات الهجرة)
https://doi.org/10.1080/1070289X.2015.1031670

«تنقُّل مُقيَّد»: واحدة من سمات التَّهجير طويل الأمد في اليونان وإيطاليا

بانُس خاجِيروكوبِيُو وأفانجِليا بَبَتْزاني وفيرُّوتشو بَسْتوريه وإمانويلا رومَن

عادة ما يكون الناس الذين يعيشون في حالة نزوح طويل الأمد في إيطاليا واليونان أكثرَ قدرةً على التنقُّل مما هو شائع عن تنقُّلهم في الخطاب العام وفي السياسة العامة.

ويرتبط النزوح طويل الأمد ضمنياً - في الغالب- بعدم الفاعلية وبعدم القدرة على التنقُّل، فليس من قبيل المصادفة -إذًا- أن يوصف النزوح طويل الأمد بالاستعارة اللفظية «العيش في ظروف قاسية». لكن حقيقة الأمر أنّ الذين يعيشون في النزوح القسري بعيدون كل البعد عن حالة «عدم الحركة». فهم -على النقيض- يواجهون في حياتهم اليومية وفي حياتهم مع مرور الوقت «تنقُّلاً مقيداً» بدرجات متفاوتة (يبدأ بالتقييد المحلي وينتهي بالتقييد العابر لحدود الوطن) وهم يسعون إلى غايات مختلفة (تبدأ أساساً بتوفير حياة الكفاف وتأمين الوضع الإداري). وفي حين أن أنماط التنقُّل هذه مقيَّدة بشدة بمجموعة معقدة من العوامل القانونية والاجتماعية والاقتصادية، تكوّن هذه الأنماط من القدرة على التنقل نوعاً حاسماً مما يمكن تسميته بـ «الفاعلية الجبرية».

وفي هذه المقالة، سنتعرض لحالتي اليونان وإيطاليا لنستكشف من خلالهما كيف يبدو النزوح طويل الأمد على أرض الواقع. وذلك لأن هذين البلدين يشتركان على الأقل في ثلاث سمات بنيوية. الأولى أن كليهما من دول «الدخول الأول» في الاتحاد الأوربي، حيث تُقيّد حركة تنقُّل طالبي اللجوء بقوانين لائحة دبلن التنظيمية. والثانية أن لكلا البلدين قدرات إدارية منخفضة نسبياً، ولا سيما فيما يتعلق باستقبال وإدماج طالبي اللجوء والنازحين. والأخيرة أن أسواق العمل الرسمية في كلا البلدين هي أسواق راكدة وفيها اقتصادات سرية «غير نظامية» كبيرة. وكلٌّ هذه العوامل تشكل بقوة أنماط القدرة أو عدم القدرة على التنقُّل وكذلك القدرة على إدماج المهاجرين الذين يعيشون في حالة النزوح طويل الأمد أو إبعادِهم.[1]

آثار عدم القدرة على التنقُّل على الاتحاد الأوربي وعلى اللوائح الوطنية

يشكل التنقُّل بين دول الاتحاد الأوربي تحديًا كبيرًا لكلٍّ من طالبي اللجوء وللمستفيدين من الحماية[2] في إيطاليا واليونان. فبالنسبة لطالبي اللجوء، غالباً (وإن لم يكن دوماً) ما يكون الدافع إلى انتقال اللاجئ للمرة الثانية داخل الاتحاد الأوربي مدفوعاً بأسباب أسرية. لذا، تقف لائحة دبلن عقبةً كبيرة، خاصة على طالبي اللجوء البالغين الذين يعيش أفراد من أسرهم في دول الاتحاد الأوربي الأخرى ويرغبون في الانضمام إليهم هناك. ففي كثير من الأحيان لا يدخل هؤلاء الأقارب في التعريف الحرفي «للأسرة» الذي تعتمده اللائحة، فالعائلة بالنسبة للائحة لا تشمل إلا زوج مقدّم الطلب أو أطفاله (الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة). وحتى عندما يُسمَح لطالبي اللجوء بالتنقُّل داخل الاتحاد الأوربي (كما في حالة القاصرين غير المصحوبين براشدين) فإنهم يكونون عرضة لفترات انتظار طويلة جداً كما أنهم معرضون لكثير من العقبات الإدارية. وأما بالنسبة للمستفيدين من الحماية الحاصلين على تصريح إقامة إيطالي أو يوناني والذين يمكنهم الحصول على وثائق سفر، فإن قانون الاتحاد الأوربي يسمح لهم بالتنقل بحرية في كل الاتحاد الأوربي مدةً لا تزيد على ثلاثة أشهر، بالرغم أن الكثيرين منهم يختارون تجاوز هذه المدة، ويغامرون بتحمل المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

ولكنَّ هناك – بالمقابل- اختلافات عميقة بين البلدين فيما يتعلق بحركة التنقُّل بين الدول، خاصة ما يعترض طالبي اللجوء. ففي حين أن كلا البلدين قد تبنّى سياسة «النقطة الساخنة»، فقد أصبح في اليونان آليةٌ رئيسَة – ابتدأوها مع إبرام اتفاق سنة ٢٠١٦ بين الاتحاد الأوربي وتركيا – لضبط الهجرة، فتحولت البلد بعد الاتفاقية إلى «مَصَدٍّ» للمهاجرين داخل الاتحاد الأوربي. فتم اعتراض رحلات الهجرة ليس فقط إلى الدول الأعضاء الأخرى بل أيضا في داخل البلد نفسه، وذلك لأن تنقُّل طالبي اللجوء في اليونان يتأثر مباشرة بالأشكال المختلفة لمرافق الاستقبال وإجراءاته، فلها في اليونان ثلاثة أنواع مميَّزة: أ) الاحتواء القسري لطالبي اللجوء في النقاط الساخنة في خمس جزر شرقي بحر إيجة حتى يتم التَوَصَّلَ إلى قرار يتعلق بطلبات لجوئهم (مع بعض الاستثناءات)، ب) إنزال طالبي اللجوء في «مواقع إيواء مؤقتة مفتوحة» لكنها معزولة (مخيّمات) في البر، تُراعي فيها لوائح معيّنة وتفرض عليهم قيود معينة على التنقُّل، ج) إيواء الفئات الأكثر استضعافاً في

شقق حضرية.٣ ولكن يبقى التنقُّل بين مرافق الاستقبال هنا مقيّدًا بشكل كبير جدا.

أما في حالة إيطاليا- بالمقابل- فلا يقيم طالبو اللجوء في النقاط الساخنة في جنوبيّ إيطاليا أثناء فترة فحص طلبات لجوئهم، وإنما يتم توزيعهم على مراكز الاستقبال الموزعة في جميع نواحي البلد. وأما حركة تنقُّلهم فهي مقيدة بشكل أقل شدّة من الذي عليه الحال في اليونان، مع أن الذين يُضيَّفون في مراكز الاستقبال في إيطاليا - مثل أصحابهم في اليونان- هم عرضة أيضا لخسارة حقهم في الإيواء إذا غابوا مدةً طويلة بلا إذن. وأما بالنسبة لطالبي اللجوء وللمستفيدين من الحماية الذين لم يعودوا ضمن قائمة نظام الاستقبال، فإن تنقُّلهم داخل البلد أمر اعتيادي جداً.

التنقُّل المقيَّد كاستراتيجية صراع بقاء

في كِلا البلدين، يطوّر النازحون في اللجوء طويل الأمد مجموعة واسعة من استراتيجيات صراع البقاء في التنقل، تتيح لهم المناورة ضمن أنظمة اللجوء المعقّدة على المستوى الوطني وعلى مستوى الاتحاد الأوربي، لكي يُلمّ شملهم مع من لهم به علاقة، أو لكي يقضوا حاجاتهم الأساسية، أو ليبحثوا عن فرص أحسن في مكان آخر.

فقد يحاول طالبو اللجوء في اليونان - على سبيل المثال - الهروبَ من الجزر إلى البرِّ، أو الانتقالَ من المخيم المخصص لهم رسمياً إلى مخيم آخر، حيث يظلون هناك في العادة غيرَ مسجَّلين. وقد يسافرون أيضا إلى مكان عمل موسميّ (ويعرّضون أنفسهم لخطر فقدان سكنهم في المخيم وخسارة المعونة المالية إذا عُلِمَ أنهم يعملون) أو قد يبقون مقيمين رسمياً في المخيم ولكنهم ينتقلون في الواقع إلى شقة مستأجرة في المدينة.

وأما النازحون في اللجوء طويل الأمد في إيطاليا، فبغض النظر عن وضعهم القانوني والإداري، يبقى تنقُّلهم داخل البلاد استراتيجية صراع بقاء رئيسَة. وهذا التنقل يكون عادةً مدفوعا بغاية التَّوظيف، إذ يتتبع المهاجرون فرص العمل في جميع نواحي البلاد (كالعمال الزراعيين الموسميين الذين يتابعون مواسم الحصاد).

وربما تأخذ التنقلات بين دول أوربا أنواعاً مختلفة بناءً على آمال المهجرين (مهما تكن قليلة) بالاندماج أو بناءً على فرص سوق العمل (مهما تكن محفوفة بالمخاطر)، أو بناءً على الجغرافيا السياسية نفسها (بالعلم أن إيطاليا تتاخم ثلاثة من دول شِنْغن وأما اليونان فلا تتاخم دولة أخرى من دول شِنْغن). ويمكن القول - بشكل عام - بأن «التنقلات إلى دولة ثانية» ممكنة على نطاق واسع، وإن لم تكن قانونيةً تماماً. وعادةً ما يكون التنقُّل داخلَ الاتحاد الأوربي من إيطاليا – بشكل خاص- تنقلا بالتجاهين، فهي حركات متكررة لا تتوقف ذهاباً وإياباً، ولكن بالنسبة لليونان، فالتنقل بخلاف ذلك، يكون باتجاه واحد.

ومن المعروف أن المستفيدين من الحماية في إيطاليا يستطيعون الانتقال إلى دولة أخرى في الاتحاد الأوربي وأن يجدوا وظيفةً غير رسمية وأن يستقرّوا فيها استقراراً غير نظاميّ. وهذه الهجرة هي هجرة كفاف مؤقتة، وتنطوي على عودة مؤقتة لتجديد تصريح الإقامة الإيطالي (كلّ سنتين أو خمس سنوات، على حسب نوع الحماية الممنوحة). ولكن من أجل تجديد التصريح فلا بدَّ من وجود عنوان إقامة رسميّ في إيطاليا. ونظراً لأنه يندر أن يكون للمهاجرين مثل هذا العنوان، فقد نشأ سوق ربحي غير مشروع يقدم وثائق مزورة. وغالبا ما يعرّف المهاجرون هذه الحال بأنها «فخّ»، فلكي يبقى مقيما بشكل قانوني في البلدA ، فعليه أن يكون مقيما بشكل غير قانوني في البلد B، وبالتالي يلجأ إلى القيام بنشاطات غير قانونية.

ومِثلُ ذلك، فأن التنقُّل بين دول الاتحاد الأوربي منتشر على نطاق واسع للمستفيدين من الحماية في اليونان، ويكون عادة مدفوعاً بالأحوال المعيشية القاسية وآمال الاندماج القليلة، وهي مرتبطة أيضا بالمكان الذي يكون للمهجّرين قسراً فيه شبكة علاقات معهم ويرغبون في الوصول إليه. ويحاول بعض المهاجرين أن يتجنَّبوا كليًا الآثار المعيقة لنظام اللجوء من بداية الأمر، وذلك على سبيل المثال بعبور الحدود البرية الشمالية الشرقية لليونان مع تركيا. فهذه الاستراتيجية تمكنهم من تجنّب أن يتعرَّف عليهم موظّفو الدولة فيمنعوهم من إكمال سفرهم من هذا المكان إلى مكان آخر، أو منعهم من عبور الحدود التالية بطريقة غير شرعية (بمعونة الأسواق غير القانونية التي تقدم لهم السَّكن والوثائق المزورة). ويمكن استعمال قنوات مماثلة بعد ذلك لمتابعة طرق تنقُّل قانونية، فقد يتم تهريب الزوج أو الزوجة، أو حتى الأطفال، إلى قريب في بلد شماليّ أوروبا، وذلك من أجل أن يتمكن طالبو اللجوء في مرحلة لاحقة في اليونان طلب لمّ شمل الأسرة بموجب لائحة

دبلن. وهكذا تنشأ مفارقة عجيبة، إذ تتيح المُخالفةُ التنقُّل بينما تَمنعُها «الشرعية» في الواقع.

الآثار الاضافية لكوڤيد ١٩ على الحد من التنقُّل

لقد أدت قيود كوڤيد ١٩ إلى مزيد من الاضطرابات في القدرة على التنقُّل في مستويات مختلفة: داخل إيطاليا واليونان، وعبر دول الاتحاد الأوربي، ومن بلدان المنشأ أو بلدان العبور وإليها. وقد كان للتدابير التي تقيِّد التنقُّل وتلزم التباعد الاجتماعي تأثيرٌ شديد على النازحين المقيمين في اللجوء طويل الأمد، حيث يُضرَب على من استضيف في مرافق الاستقبال مزيدا من أوامر النَهي والضبط. وقد تم تقريباً تعليق كلُّ حركات الترحيل والدخولَ والخروج، وفَقد المهاجرون فرصهم التعليمية والترفيهية القليلة أصلاً، كما فقدوا كذلك مصادر دخلهم الضئيلة.

وأدى حظر السفر وإغلاق الحدود إلى انخفاض حالات العبور إلى وجهات أوربية أخرى. وفي الحالة الإيطالية، وفي خلال الموجة الأولى، فقد أدى التجميد التامّ للتنقُّل الثاني داخل الاتحاد الأوربي وداخل بلدانه إلى حرمان العمال الزراعيين الموسميين من وسيلة كفافهم الوحيدة، وبذلك زاد فقرهم سوءا. وفي الوقت نفسه، فإن الذين وجدوا أنفسهم خارجَ البلاد مؤقتاً (سواء في مكان آخر في أوربا أو في بلدان الأصل) قد عَلِقوا في أماكنهم ولم يتمكنوا من العودة.

وصارت إستراتيجيات التنقُّل المقيَّدة سالفة الذكر غيرَ عملية في كِلا البلدين، إذ حوّلت الحياة إلى «مأزق شديد، اشتدّت فيه مستويات عدم القدرة على التنقل سوءا وازداد التَّهميش بسبب القيود المرتبطة بكوڤيد ١٩»، فهذا ما قاله لنا واحد من الذين تمت مقابلتهم في روما.

عواقب سياسة وتوقُّعات مستقبلية

إنّ الدورَ المهم للتنقُّل المقيد في رسم ملامح الحياة اليومية وآمال المهاجرين المقيمين في اللجوء طويل الأمد في اليونان وإيطاليا إما أنه قد تم تجاهله بالخطاب السياسي الرسميّ أو أنه قد تمت معاملته بطريقة غير عدالة. فقد تم تجاهل التنقُّل ما دام أنه واقع تحت مراقبة وسائل الإعلام والهيئات المنظمة له، كما هي الحال عادةً في التحركات الموسمية المدفوعة بالتَّوظيف داخل الدول المستقبلة. ولكن عندما يحدث تقييد

إيفا (فاسيليو) باتزاني

هذا مخيم موريا للاجئين في لِسْفُس (باليونان)، سنة ٢٠١٨.

التنقُّل عبر حدود الدولة سرعان ما يصبح هدفاً لسهام الانتقاد من وسائل الإعلام ويكون عرضة للعرقلة الإدارية (أو حتى التَّجريم). وهذا ما يخلق نتائج عكسية، لأنه يتجاهل امكانية التنقُّل من حيث أنه أحد المورد البديلة القادرة على تخفيف المعاناة وتقليل الخسائر التي قد تصيب مَن يقيم في اللجوء طويل الأمد. لا بل قد ينظر إلى هذا التنقُّل كـ «حلّ رابع دائم»، كما جاء في موضعٍ آخرَ في هذا المحور الخاص.

ومهما تكن شدّة الحاجة إلى التنقُّل، فإن اتخاذ موقف مختلف وأكثر إيجابية تجاه تنقُّل المهاجرين سيستدعي التغلُّب على العقبات السياسية الهائلة على المستويَين المحلي والأوربي. فمن الصعب تطبيع وتسهيل التنقُّل الدائري الذي يدفعه التَّوظيف – بإتاحة السكن المناسب والإقامة المُسجَّلة والمعونة الصحية في المواقع الزراعية مثلاً– وذلك بسبب الطبيعة غير النظامية للتَّوظيف وكثرة استغلاله في هذه القطاعات في كلّ من إيطاليا واليونان. ويمكن المضي خطوةً أخرى إلى الأمام بتخفيف القيود والضوابط المُفرِطة على تنقُّل طالبي اللجوء وهم في مرافق الاستقبال.

إنّ الإستراتيجية التي تعترف بالتنقُّل العابر للحدود داخلَ الاتحاد الأوربي وتسهله تعترضها عقبات أكبر، وذلك لأن معظم الدول الأعضاء تقاوم بشدة سن تشريعات لهذه التنقلات. ويتّضح ذلك في المعركة القانونية السياسية المعيقة (ولكنها كاشفة) لخطط الاتحاد الأوربي لإعادة التوطين لسنة ٢٠١٥. فالحالة غير الموثّقة لنسبة كبيرة من المهاجرين المقيمين في النزوح طويل الأمد هي عقبة سياسية أكثر خطورة.٤ فمن أجل هذه الجماعة المستضعفة من الناس خصوصاً، قد يكون من الضروري وجود ضرب من ضروب العَفْو الجماعي أو إجراء تسوية كل حالة بحدِّ ذاتها قبل أن يبتدئ التفكير البرغماتيّ لعملية تسهيل التنقُّل. لكن هناك رغبة ضعيفة لدى حكومات الاتحاد الأوربي اليومَ في تبني هذا الخيار. فما لم يتم التَغَلُّب على هذه العقبات السياسية قد يكون من غير المجدي استكشاف حلول تقنية مختلفة وممكنة التطبيق (كالمسالك المتمِّمة، وتأشيرات الدخول للبحث عن عمل داخل الاتحاد الأوربي، وحرية تنقُّل المستفيدين من الحماية).[٥]

وأخيراً، لا بدَّ من الإشارة إلى أن هناك اليومَ وعياً متزايداً بالمخاطر التي تنشأ حين لا يتم شمول المهاجرين المهمَّشين - خاصة إذا كانوا غير مسجلين رسميًا- بطريقة فاعلة في حملات التلقيح من كوفيد ١٩,[٦] فبالإضافة إلى ترك المهاجرين أنفسهم غير محميِّين، فإن التباطؤ في عملية التَّلقيح قد يزيد خَطَر أن يُجعَل المهاجرون كبشَ فداء، كما يمكن أن يكونوا هم أنفسهم ناقلين لمتحورات الفيروس، وبالتالي حصول موجات عدوى مستقبلية. ولذا، فإن الجهود التي تكفل ضمان المساواة في التَّلقيح مهمةٌ جداً لتجنُّب مزيدًا من التَّهميش وتجنب إطالة مدة عدم القدرة على التنقُّل أو تدهور حال التَّهجير طويل الأمد بشكل عام.

بانُس خاجيبروكوبيُو *pmchatzi@plandevel.auth.gr*
من جامعةَ أرسطو في ثيسالونيكي

أفانجليا بَبَتْزاني *evaliapap@yahoo.gr*
من جامعة أرسطو في ثيسالونيكي

فيرُّوتشو بَسْتوريه *ferruccio.pastore@fieri.it*
من المنتدى الدولي الأوربي لبحوث الهجرة

إمانويلا رومَن
emanuela.roman@fieri.it *@drEmanuelaRoman*
من المنتدى الدولي الأوربي لبحوث الهجرة

١. Roman et al (2021) 'Figurations of Displacement in Southern Europe', TRAFIG Working Paper No 9, BICC
(تشكيلات النزوح في جنوبي أوربا)
bit.ly/TRAFIG-WP9

٢. أي الناس الذين منحوا صفة الحماية الدولية (ومنها صفة اللاجئ والحماية الفرعية) أو شُمِلُوا في واحدة من حالات الحماية التكميلية على أسس وطنيّة (وهذه أكثر ما يعمل به في إيطاليا).

٣. يتيح برنامج الإسكان الذي اسمه إستيا (ESTIA) سكناً (مؤقتاً) في شقق مستأجرة في المدن اليونانية لطالبي اللجوء الأكثر استضعافاً لمدة شهر بعد البتّ في أمر طلب لجوئهم. واعتباراً من أواخر سنة 2020، انتقلت إدارته بالتدريج من مفوضيّة اللاجئين إلى الحكومة اليونانية، ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، صارت الحكومة اليونانية هي التي تديرُ البرنامجَ كلّه (الذي أعيدت تسميته وأطلق عليه إستيا 21).
http://estia.unhcr.gr/en/

٤. قدّرت دراسة أجريت سنة 2019 عددَ المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في الاتحاد الأوربي في سنة 2017 ما بين 3.9 و4.8 مليون، نصفهم يقيمون في ألمانيا والمملكة المتحدة وحدهما. https://pewrsr.ch/3neyKQw

٥. Wagner M and Katsiaficas C (2021) 'Networks and mobility: A case for complementary pathways', TRAFIG Policy Brief No 3
(شبكة العلاقات والتنقُّل: حالة المسالك المُتمِّمة)
bit.ly/2X4L8Ig

٦. European Centre for Disease Prevention and Control (2021) 'Reducing COVID 19 transmission and strengthening vaccine uptake among migrant populations in the EU/EEA'
المركز الأوروبي للوقاية والسيطرة على الأمراض (٢٠٢١). «تقليل انتقال كوفيد ١٩ وزيادة مقدار التَلقيح في المهاجرين في الاتحاد الأوربي والمنطقة الاقتصادية الأوربي»
bit.ly/3jVxwYC

برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية: كيف تُمكِّنُ شبكة العلاقات التنقل في حالات اللجوء طويل الأمد؟

بنيامين إتزُلد وسيمون كرَيْست

تحاول البحوث الحديثة استكشاف كيفية استفادة اللاجئين من شبكات علاقاتهم للهروب من اللجوء طويل الأمد. وقد استطاعت البرامج الألمانية التي تقبل اللاجئين لأسباب إنسانية من فتح مسالك متمِّمة قانونية للاجئين السوريين الذين تربطهم علاقات بأناس خارج حدود الأوطان. ولكن فعَّالية هذه الخطط وإمكانية الوصول إليها مُقيَّدان بعوامل عدة.

تلعب برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية دوراً مهماً باعتبارها «مسالك متمِّمة» للاجئين خارج دائرة التهجير القسري طويل الأمد، كما جلّت ذلك مبادرات الحكومة الألمانية وولاياتها الاتحادية خلال الحرب السورية. فهذه المبادرات ومثيلاتها تكون فعالةً بشكل مميز إذا ما استندت ابتداءً إلى شبكة العلاقات الاجتماعية للاجئين أنفسهم.[١] و يمكن للمهجّرين قسرا ضمن إطار برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية التي أنشأتها الولايات الاتحادية الألمانية أن يعتمدوا على شبكة العلاقات العابرة لحدود الوطن المنشئة منذ زمن طويل. ومثال ذلك أن الذين هاجروا سابقاً إلى ألمانيا قد استطاعوا أن يساعدوا أفراد أسرهم الآخرين الاستفادة من برامج الكفالة الخاصة والكفالة المجتمعية من أجل انتقالهم إلى ألمانيا. ولكن هناك بعض القيود على هذه الخطط القائمة لتكون «مسالك متمِّمة» ناجعة خارجَ حدود التهجير طويل الأمد، وأكثر هذه القيود وضوحاً هو تركيز هذه الخطط واقتصارها على السوريين وتجاهلها للجنسيات الأخرى.[٢]

كفالة خاصة

في نهاية سنة ٢٠١٠، كان يعيش في ألمانيا ٣٠ ألفَ مواطن من أصل سوري. وأرتفع العدد في آخر سنة ليصل إلى ٨١٨ ألفَ سوري في البلد. وبعد اندلاع النِّزاع في سورية، كان الكثير من السكان الألمانيين (ذي الأصول السورية) يتطلعون إلى جلب أفراد أسرهم الذين ما زالوا عالقين في سورية إلى بر الأمان. وفي بداية الأزمة، انتقل عدد كبير من السوريين إلى ألمانيا عبر قنوات ومسالك قانونية متعددة، فمنهم من جاء طالبا للدراسة أو سائحا، ومنهم من دخل بتأشيرة عمل، ومنهم من جاء من خلال برامج لَمِّ شمل الأسرة، وكثير منهم (وليس كلهم) قد طلب اللجوءَ بعد وصولهم.[٣] وقد بان مع تفاقم الاضطهاد السياسي وارتفاع وتيرة النِّزاع العنيف في سورية أن المسالك القانونية المتاحة حينئذ لا يمكن أن يستفيد منها إلا قِلّةٌ ممّن لهم صلة شخصية بألمانيا والمحتاجون إلى الحماية في الوقت ذاته. وقد ساءَت في الوقت ذاته الحال الإنسانية في الدول المجاورة لسورية المضيفة للاجئين، فغدا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين بحاجة إلى حلول طويلة الأمد لم تكن متوافرة في كثير من الأحيان في بلدان الاستقبال الأول. وفي حين ظلَّ عدد اللاجئين السوريين الذين أعيد توطينهم في بلدان ثالثة منخفضاً جداً، تسارعت أعداد اللاجئين الذين عبروا بطريقة غير شرعية الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي. واستجابة لذلك، انطلقت دعوة لإيجاد أطر قانونية جديدة تسهل حركة تنقُّل اللاجئين السوريين المعرَّضين لخطر التَّهجير القسري طويل الأمد.

وفي هذه الفترة الحرجة، عمدت الحكومة الألمانية إلى إنشاء برنامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية، فاستطاع من خلاله ١٩ ألف مواطن سوري دخول ألمانيا بطريقة آمنة وقانونية بين سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٥. ويضاف إلى ذلك أن عددا من ولايات ألمانيا الاتحادية قد أنشأت برامج خاصة بها، تمكّن من خلالها ما يقرب من ٢٤ ألف مواطن سوري دخول ألمانيا بين سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٧.[٤] وقد كان لبرامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية التي أنشأتها الحكومة الألمانية وولاياتها الاتحادية معيار اختيار مميَّز، مبني بشكل كليّ على شبكة العلاقات المثبتة للاجئين السوريين أنفسهم، وبالتالي كان الانتقال إلى ألمانيا ضمن هذا البرنامج يتم بناءً على العلاقات المتوافرة مع البلد الأم، ويكون ذلك إما من خلال العلاقات الأسرية الموثقة، أو من خلال الإقامة السابقة المثبتة في البلد.

لكن ما يجدر ذكره هنا هو أن هذا الطريق لم يكن مفتوحاً لكلِّ مَن له صلة قربى عابرة لحدود الوطن أو لكل من له خبرة سابقة في الهجرة. فلم يستطع التسجيل في برامج القبول هذه إلا أفراد الأسرة المقربين من سكان ألمانيا (وهم الآباء والأطفال والأشقاء، ولكن ليس الأعمام والعمات أو أبناء العم). وكان على المهاجرين

السوريين في ألمانيا عندما يتم التسجيل في هذه البرامج توقيع وثيقة «إعلان التزام»، لضمان أن يتحمل هؤلاء الموقعون كلفة السفر والسكن المناسب وكلفة المعيشة (باستثناء التأمين الصحي الذي تحمل كلفته الولاية) للاجئين القادمين. وقد حررت هذه الالتزامات الدولة الألمانية من مسؤوليتها في حمل كلّ التكاليف. وبمجرد توقيع الإعلان وإصدار تأشيرة دخول (تسمح بإقامة مؤقتة مدةَ سنتين) من السفارة الألمانية في بلد الاستقبال الأول، يمكن للاجئين السوريين السفر إلى ألمانيا بالطائرة. وفي حين كان الأمر كله يستغرق أسابيع قليلة في بعض الحالات، كان البعض ينتظر في حالات أخرى مدةً طويلة قد تصل إلى سنتين، وذلك إما بسبب البيروقراطية المفرطة أو بسبب افتقار المتقدمين إلى الوثائق المطلوبة. ولا شك أن توقيع إعلان الالتزام قد شكل تحدٍّ كبير لمن كانوا أنفسهم يعانون حالًا اقتصادية غير مستقرة، فلا يستطيعون تقديم الضمانات المالية الضرورية. لذا، لجأ الكثير من هؤلاء إلى شبكات التضامن المحلية مثل الجماعات الكنسية أو الناشطين في مجال حقوق اللاجئين طالبين منهم مد يد العون في تقديم الضمانات وتحمّل كلفة سفر أقاربهم وإعادة توطينهم وتحمل تكلفة معيشة أقربائهم في فترة وصولهم الأولى إلى ألمانيا. وقد تمكن بعض السوريين من إحضار أقارب لهم إلى ألمانيا، لكنهم وجدوا أنفسهم بعد ذلك مثقلين مالياً ونفسانياً جراء ذلك، لأن أفراد أسرهم كانوا يعتمدون عليهم اعتمادا كلياً.

المضيُّ قُدُماً من خلال الشبكات العابرة لحدود الوطن

تبين قضيتا عبد الرحيم وسولي الأهمية المركزية لكل من شبكات العائلة العابرة لحدود الوطن وشبكات التضامن والدعم المحلية في تسهيل عملية قبول لأغراض أنسانية وفي تجنب الرحلات غير النظامية المهدِّدة للحياة باتجاه أوروبا.

لقد كان عبد الرحيم – وهو سوري في العقد الرابع من عمره، محاسباً في شركة خاصة. وكان في سابق عهده دائم النقد للحكومة السورية، وقد تعرَّض للاضطهاد من قبل الاستخبارات السرية حتّى قبل أن تبدأ الحرب هناك. وتمكن في أوائل سنة ٢٠١٤، أن يهرب مع زوجته وطفليه إلى مدينة في شرقي تركيا. وعاشوا في شقة صغيرة وكانوا ينفقون من مدخراتهم الشخصية، وذلك لأنه لم يكن لهم دخل آخر. وكان السبيل الوحيد لهم للخروج من هذا الوضع الممتد ممكن من خلال أخته التي كانت تعيش في ألمانيا منذ العام ٢٠٠٥ وهي التي اقترحت أن يلحقوا بها هناك. فكانت أخت عبدالرحيم قد تعرَّفت على برنامج السماح بالدخول لأسباب إنسانية الخاص بولاية شمال الراين وستفاليا. ولما كانت غير قادرة على أن تقدم ضمانة الكفائة المالية لكلّ أفراد الأسرة الذين أرادت أن تجيء بهم إلى بر الأمان، فقد تقدمت من جماعة محلية من المتطوعين. طالبة العون منهم. فتمكنت في نهاية الأمر أن توقع مع زوجها «إعلان التزام» المطلوب عن أربعة أشخاص، ووقع أربعة متطوعين من جماعة كنسية –وجميعهم ألمانيُّون– أربعة إعلانات التزام أخرى. الأمر الذي أتاح في نهاية الأمر اتاحة الفرصة لثمانية أشخاص أن يسافروا إلى ألمانيا سنة ٢٠١٥ بطريق آمنة. ولكن لم يتمكن أفراد الأسرة الممتدة الآخرون من الدخول من خلال برامج القبول لأسباب إنسانية، فجاؤوا إلى ألمانيا بطرق أخرى بديلة غير نظامية (عن طريق تركيا واليونان وغربي البلقان والنمسا). وقد علق عبد الرحيم مؤكِّداً إنَّ دعم الأسرة يصل إلى خارج الحدود، ولكن العيش معاً في مكان واحد في آخر المطاف هو أمر «مهم جداً [...] فلا بدَّ من أن نبقى معاً».

سولي امرأة سورية في أوائل العقد الثاني من عمرها، وقد نشأت في مدينة حلب، وهناك تخرَّجت في الجامعة سنة ٢٠١٢. ولكن لم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى اضطرت إلى الفرار مع والديها وإخوتها الأربعة إلى قرية أسرتها الأولى بالقرب من الحدود التركية. وعندما وصلت الحرب الأهلية إلى تلك المنطقة أيضاً، عبرت سولي وعائلتها الحدود إلى تركيا وكان ذلك في صيف سنة ٢٠١٣، واستقروا مؤقتاً في مدينة في الجنوب الشرقي لتركيا. وأما سولي، فقد مهدت علاقاتها بابنة عمها ليَا الطريق إلى «حل الدولة الثالثة» لأسرتها كلها. وذلك أن أسرة ليَا كانت قد انتقلت إلى ألمانيا في تسعينيات القرن العشرين وكانت تزور سورية كثيراً في الصيف. وبمعونة ليَا تحصّلت سولي على تأشيرة دخول للدراسة وسافرت إلى ألمانيا بتصريح إقامة مؤقت. وعاشت هناك مع أسرة ابنة عمها في مدينة في مقاطعة الراين-ستفاليا الشمالية، وظلت منفصلة عن والديها وإخوتها. ونظراً لأنها قد بلغت ١٨ سنة من العمر، فلم تعد قاصرة، الأمر الذي جعل إجراءات لم شمل الأسرة العادية خارج خيارات أسرتها لكي يلحقوا بها إلى ألمانيا. فانطلق شقيقها البالغ من عمره ١٧ سنة في رحلة رتبها له المهرِّبون عابراً شرقيَّ البحر الأبيض المتوسط وطريق غربي البلقان، لينضم إلى عمه في سويسرا. ولم يرغب والداها وإخوتها الصغار المغامرة بهذه الطريق الخطرة، فظلوا في تركيا. وفي أوائل سنة ٢٠١٤، علمت سولي عن برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية في في مقاطعة الراين-ستفاليا الشمالية، فسجَّلت والديها، ولكنها ما لبثت أن علمت بأن الأماكن المتاحة – وكانت ٥٠٠٠ فرصة في ذلك الوقت– قد شُغلَت جميعها من قبل. وفي خريف سنة ٢٠١٤، تم افتتاح مرحلة جديدة من البرنامج ذاته، فسجَّلت سولي والديها وإخوتها

هذا سوريٌّ مراهق وقد لُمَّ شمله بأسرته في ألمانيا بعد ثلاث سنين من الفراق.

مرة أخرى. ولكن نظراً لصفتها المؤقتة وافتقارها إلى التمويل المطلوب، لم تستطع توقُّع إعلانَ الالتزام المطلوب بنفسها، ولكنها بعد سنة تقريباً وجدت كفلاء خاصِّين في جماعة كنسية محلية. وبعد بضعة أسابيع، تسلَّم والداها وإخوتها الصغار تأشيرات الدخول في السفارة الألمانية في أنقرة، ووصلوا إلى ألمانيا بالطائرة في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠١٥.

مسالك آمنة لقلَّة من الناس

بين سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٧، كان عدد فرص إعادة التوطين المتاحة في ألمانيا قليلاً -فقد أعيد توطين ٣٠٠٠ فرد (٤٤٪ منهم فقط سوريون) في تلك الفترة -، ولم تكن الطرق القانونية الأخرى مثل تأشيرات الدخول للطلاب والعاملين ولمّ شمل الأسرة خياراتٍ متاحةً لعشرات الآلاف من السوريين. وفي المدة نفسها، استفاد نحو ٤٤٠٠٠ مواطنٍ سوري من برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية مختلفة التيً أقامتها الحكومة الألمانية وولاياتها الاتحادية. وبخلاف الرحلات غير النظامية وغير الآمنة على طول شرقي البحر الأبيض المتوسط التي خاض فيها ما يقرب من ١,٢ مليون شخص تجربة الوصول إلى أوربا بين سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٧، كانت برامج القبول لأسباب إنسانية في ألمانيا حلاً إنسانياً قدم طريقا واعدا للخروج من اللجوء طويل الأمد ومع ذلك ظل هناك خمسة تنبيهات رئيسَة يجدر ذكرها:

أولاً: تظل برامج القبول لأسباب إنسانية هذه مؤقتة. فبعد سنة ٢٠١٥، لم تمدِّد الحكومة الألمانية برنامجها بالرغم من استمرار الحاجة إليها. وبدلا من ذلك، استمر القبول لأسباب انسانية تحت ظروف مختلفة بعد الاتفاق الجدلي المبرم بين الاتحاد الأوربي من جهة وتركيا من جهة أخرى سنة ٢٠١٦، فنفِّذت إجراءات إعادة توطين ركزت بشكل خاص على اللاجئين المعرَّضين للخطر فتم نُقل ١٠٠٠٠ مواطن سوري جوا من تركيا إلى ألمانيا بين سنة ٢٠١٧ وسنة ٢٠٢٠. ولم تكن الصلة الأسرية القائمة بألمانيا معياراً للاختيار حينئذ، ولم يتمكن السكان الألمانيون من تسمية أقارب المعرَّضين لخطر التَّهجير طويل الأمد في تركيا ليشركوا في عملية إعادة التوطين هذه. ومع تغيُّر المناخ السياسي، استمرت ست ولايات اتحادية فقط في إقامة برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية، وهي التي قدمت عدداً قليل من الفرص لأفراد أُسَر السكان الألمانيِّين.[٥]

ثانياً: ظلت برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية[٦] مقتصرة على الدوام على المواطنين من أصول سورية. وأما الجنسيات الأخرى، مثل اللاجئين الأفغانيين والعراقيين والصوماليين والإريتريين، الذين عانوا أيضا من اللجوء طويل الأمد غير مشمولين في برامج القبول لأسباب إنسانية التي تراعي روابط العلاقات القائمة. هذا مع العلم بأن كثيراً من اللاجئين من هذه البلدان لهم أيضاً علاقات أسرية قوية عابِرة للحدود مع السكان الألمانيين، أو روابط أخرى مُثْبَتة مع البلد.

ثالثاً: هناك تحيُّز اجتماعي واقتصادي في إعداد برامج القبول لأسباب إنسانية المراعية لشبكة العلاقات، لأنها تنحاز إلى اللاجئين ذوي العلاقات القوية العابرة لحدود الوطن وذوي العلاقات الأسرية الميسورة ماليا، وهي التي تتمتع موارد مالية كافية يضمنون بها أقاربهم. وأما السوريون الأقل حظا من الناحية المالية، والذين لم تدعمهم جماعات التضامن المحلية فإنهم لم يتمكنوا من ضمان تسيير رحلة آمنة وقانونية لأفراد أسرهم ضمن برامج القبول لأسباب إنسانية، وإما إنهم تمكنوا من ذلك ولكنهم تعرضوا لانهيار اقتصادي بعد وصول أقاربهم إلى ألمانيا، بسبب ثقل مسؤوليتهم المالية عن أقاربهم.

رابعاً: حصل جدل كبير في ألمانيا فيما يتعلق بمدة «إعلان الالتزام»، وكان جل النقاش حول مسألة، هل تقع على الكفلاء الخاصين (ومعظمهم من أفراد الأسرة) أم على الدولة مسؤولية دفع كلفة المعيشة للاجئين القادمين في السنين الأولى بعد الوصول؟ ثم حُلَّت

هذه المشكلة بإنشاء «قانون الاندماج» الألماني سنة ٢٠١٦،[٧] ولكنه يأظهِر ذلك أيضاً بعض المصاعب التي نشأت عن خطط الكفالة الخاصة. فعندما تشرك الدولة كفلاء في استقبال اللاجئين، وخاصة إذا ما أصبحت الكفالة الخاصةً أو الكفالة المجتمعيةً إلزاميةً للسماح بالقبول في البرنامج، ينشأ هناك خطر أن تسعى الدول إلى التحايل على واجبها في إتاحة الحماية للمهجَّرين بالاستعانة بمصادر خارجية للمَخَاطر أو بخصخصة كلفة قَبول اللاجئين واندماجهم.

خامساً: لقد تم اطلاق وتسيير برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية من قبل جهات رسمية–وهذه الجهات هي الحكومة الاتحادية الألمانية و١٥ولاية اتحادية من أصل ١٦ ولاية– وقد كان لها قواعد وجداول زمنية مختلفة تماماً. فأدَّى تعدد الجهات الفاعلة (أصحاب القرار) وتعدد البرامج إلى خلق إجراءات إدارية معقَّدة جداً، وأهم من هذا أن ذلك قد أدى إلى ارتباك في مجموعة الحقوق القانونية للمستفيدين (مثل الوصول إلى مرافق الدولة، والسكن، والعمل، والتعليم، والإقامة الدائمة) وكذلك حالة من الارتباك أو الفوضى في التزامات الكفلاء. فكان من الضروري ايجاد نهج موحد ومنسق وأكثر سخاءً لتوسيع نطاق الدخول الإنساني إلى ألمانيا، ولكنه لم يكن قابلاً للتطبيق سياسياً في ذلك الوقت.[٨]

تظهر التجربة في برامج قبول اللاجئين لأسباب إنسانية في ألمانيا في السنين الأولى من الحرب السورية أن شبكة العلاقات يمكن أن تمكّن اللاجئين من الانتقال خارج مناطق اللجوء طويل الأمد. ويمكن لخطط القبول لأسباب إنسانية التي تتضمن الكفالة الخاصة أو المجتمعية أو كليهما أن تُولي الاهتمامَ اللازم لشبكة علاقات اللاجئين الأسرية والشخصية بما يَمكنها أن تكون «مساكٌ متمِّمةٌ» للحماية قابلةٌ للتَّطبيق. لكن لا بدَّ من معالجة نقاط الضعف التي تعتريها.

بنيامين إتزُلد
benjamin.etzold@bicc.de @Ben_Etzold
باحثٌ رئيس

سيمون كرَيْست *simone.christ@bicc.de*
باحثةٌ رئيسَة

من مركز بون الدولي لدراسات النِّزاع

١. من شاء الاستزادة في الكلام بما يتعلق بكيفية تيسير شكية العلاقة حركة اللاجئين إلى بلد ثالث فلينظر:
Wagner M and Katsiaficas C (2021) 'Networks and mobility: A case for complementary pathways', TRAFIG Policy Brief No 3 (شبكة العلاقة والقدرة على التنقل: حالة من حالات المسالك المتمِّمة)
https://trafig.eu/output/policy-briefs/policy-brief-no-3.

٢. تستند هذه المقالة إلى 58 مقابلة نوعية لسوريين وأفغانٍ وإرتيريين، ومن واحدة من مناقشات فرقة تركيز مع لاجئين معاد توطينهم، بالإضافة إلى كذلك من ١٢ مقابلة لخبراء، كلها أجريت بين آب/أغسطس ٢٠٢٠ حتى آذار/مارس ٢٠٢١ في ألمانيا. والنتائج معروضة في مقالة كرايست وزملائة التالية:
Christ S et al (2021) 'Figurations of Displacement in and beyond Germany. Empirical findings and reflections on mobility and translocal connections of refugees living in Germany', TRAFIG Working Paper No 10
(تشكيلات اللجوء في ألمانيا وما يليها. نتائج ميدانية ونظرات تجريبية في التنقُّل والروابط العابرة لحدود الوطن عند اللاجئين المقيمين في ألمانيا)
https://trafig.eu/output/working-papers

٣. المعلومات عن عدد الأجانب، بمن فيهم المواطنين ي السوريِّين، المقيمين في ألمانيا مأخوذ من مكتب الإحصاء الألماني، واسمه دِسْتاتِس (DESTATIS) وهذا رمزه (Code ١٢٥٢١)، وهذا رابطه www-genesis.destatis.de/genesis/online. وبناء على ما جاء في تقرير سنوي تصدره الحكومة اسمه «تقرير الهجرة» فأنّ مقدار تأشيرات الدخول الصادرة للمواطنين السورين للدراسة أو العمل أو لأسباب أسرية، قد انخفض كثيراً فيما بين سنة ٢٠١٠ وسنة 2014، في حين أنّ مقدار تأشيرات الدخول الصادرة لأسباب إنسانية وعددها المطلق، مع تصاريح الإقامة المؤقتة الصادرة طوال مدة اللجوء قد ارتفعت من ٥٠٪ إلى ٧٥٪.
www.bamf.de/SharedDocs/ProjekteReportagen/DE/Forschung/Migration/migrationsbericht.html
bit.ly/BAMF-migration-report

4 هناك معلومات متناقضة عن عدد الذين وصلوا فعلاً من خلال برامج القبول لأسباب إنسانية في هذه الفترة الزمنية. وتستند الأرقام الواردة هنا إلى المعلومات التي قدمتها الهيئة الاتحادية الألمانية للهجرة واللجوء (Federal Agency for Migration and Asylum) سنة ٢٠١٧.
www.bamf.de/SharedDocs/Meldungen/EN/2017/EMN/20171020-am-emn-konferenz-resettlement-paris.html?nn=282388#a_355476_1
bit.ly/BAMF-HAP-2017

٥. للحصول على قائمةٌ محدَّثة بالولايات الاتحادية التي تقيم اليومَ برامج القبول لأسباب إنسانية، وآخرَ تحديث لإحصاءات القادمين، انظر هذا المرجع:
https://resettlement.de/landesaufnahme/
وهذا:
https://resettlement.de/aktuelle-aufnahmen/.

٦. على صعيد الولايات الاتحاديّة، كان هناك برامج لقبول اللاجئين لأسباب إنسانية من فيتنام في سبعينيات القرن العشرين، وللاجئين من البوسنة في تسعينيات القرن العشرين، ولاجئين من العراق في سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٧. See BAMF (2017/2018) 'Migration, Integration, Asylum: Political Developments in Germany 2017', Annual Policy Report by the German National Contact Point for the European Migration Network
انظر تقرير BAMF عام ٢٠١٧-٢٠١٨ تحت عنوان: الهجرة والاندماج واللجوء: التطورات السياسية في ألمانيا سنة ٢٠١٧) المتوافر على الرابط التالي:
bit.ly/BAMF-policy-report-2017

٨. للمزيد من التفصيل في الفوارق بين برامج القبول لأسباب إنسانية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، وفي خطط إعادة التوطين الألمانية، وفي اختلافات الحقوق والالتزامات القانونية على المستفيدين، فلينظر:
Tometten C (2018) 'Resettlement, Humanitarian Admission, and Family Reunion. The Intricacies of Germany's Legal Entry Regimes for Syrian Refugees', *Refugee Survey Quarterly* 37 (2), S. 187–203. DOI: 10.1093/rsq/hdy002.
(إعادة التوطين والقبول لأسباب انسانية ولم شمل الأسرة: الخفايا الدقيقة لأنظمة الدخول القانوني الألمانية على اللاجئين السوريِّين)

TRAF•G

Transnational Figurations of Displacement

https://trafig.eu/ @TRAFIG_EU

بنيامين إترُد

يقيم نحوٌ من ١٠٠ ألفِ لاجئٍ سوريّ في محافظة إربد شماليَّ الأردن. وقد استأجر كثيرٌ من الأسر السورية شققاً في هذا الحيّ، وفتح بعضهم دكاكين صغيرة.

www.fmreview.org/ar/externalisation/mobility-agency-protracted-displacement.pdf

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين